

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

الجلسة ٧

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

المجتمع العالمي الآن التقدم المحرز منذ عقد هاتين القمتين قبل خمس سنوات. وقد حققت دورة بيجين + ٥ نجاحا كبيرا وقدمت شعورا جديدا بالاتجاه. ويجب أن تحقق دورة التنمية الاجتماعية هذه نتائج مماثلة، وإني على ثقة من أنها ستفعل ذلك.

لقد كان هناك اتجاه، قبل عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية منذ خمس سنوات، للنظر إلى دور السياسة الاجتماعية بشكل مستقل عن دور السياسة الاقتصادية. وكثيرا ما كان يساء تقدير ما يمكن أن تقدمه من إسهام في النمو الاقتصادي. واتفق المجتمع الدولي في كوبنهاغن لأول مرة على أن السياستين الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تدعم كل منها الأخرى. ويلزم أن يدعم النمو طويل الأجل والمستدام اتباع سياسات اجتماعية ناجحة. فالاستثمار في السياسات الاجتماعية مثمر من الناحية الاقتصادية.

ونحن هنا اليوم للبناء على الإنجازات التي حققها مؤتمر القمة الاجتماعية العالمي الأول. وهدفنا هو تقييم

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(ب) مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنفيذ الكامل

لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية

وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي

وزيرة العمل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية، السيدة تيسا جويل.

السيدة جويل (المملكة المتحدة) (تكلمت

بالانكليزية): تشير هذه الدورة الاستثنائية بشأن

كوبنهاغن + ٥ إلى حد بعيد على غرار دورة بيجين + ٥

التي عُقدت مؤخرا في نيويورك. ومن الصائب أن يقيم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



كوبنهاغن، والاتفاق على ضرورة وضع إطار تنفيذ يمكن لأحد البلدان أن تطبقه بعد ذلك. والملكية الوطنية أمر حاسم الأهمية لضمان فعالية أي سياسة اجتماعية. ومن الأهمية بمكان مراعاة الاختلافات الإقليمية والوطنية مراعاة كاملة. ولهذا السبب، تتمتع الأمم المتحدة بمكانة فريدة لكي تنصدر عملية استطلاع للجوانب الأساسية للسياسة الاجتماعية التي تدعم التنمية الاقتصادية.

ولكن ليس هناك بالتأكيد أي محاولة لفرض خطة ما على جميع البلدان، فالهدف يجب أن يتمثل في تمكين فرادى البلدان من وضع معايير يمكنها تحقيقها، وإعداد سياسات تؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

والتحدي الذي يواجهه جيلنا هو ضمان استخدام الثروات والفرص الجديدة التي توجدها عملية العولمة في الحد من التفاوت على نطاق العالم. وعلينا أن نعمل على توفير الفرصة لذلك الشخص من بين كل خمسة أشخاص الذي لا يزال يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم، لانتشال نفسه من قبضة الفقر.

إن هذا هو التحدي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ففي المملكة المتحدة، زاد فقر الأطفال ثلاثة أمثال على مدى العشرين عاما الماضية. ونحن ملتزمون الآن بالقضاء على فقر الأطفال في غضون العشرين عاما القادمة، وتقليله إلى النصف خلال العشر سنوات القادمة. وآلاف الأطفال في المملكة المتحدة يتركون المدرسة دون مجرد تحصيل المهارات الأساسية: ١٧ في المائة من الفئة العمرية ١٦ - ٢٥ سنة يواجهون صعوبة في القراءة والكتابة؛ و ٢٢ في المائة يواجهون صعوبات في الحساب. والتصدي لهذه المشاكل يندرج في صميم ما يدفعا إلى النهوض بالمعايير في المدارس وتزويد جميع شباننا بالمهارات اللازمة للعمل.

التقدم الذي أحرزناه في الوفاء بالالتزامات العشرة المتفق عليها في كوبنهاغن. ولكن علينا أيضا أن ننظر فيما إذا كنا نحتاج إلى تحديد أهداف جديدة في ضوء التغيرات التي شهدتها العالم على مدى الخمس سنوات الماضية.

وقد وفرت هذه الالتزامات العشرة إطارا واضحا للبلدان لوضع سياسات ترمي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. وقد منّا إلى الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام حصيلة ما حققناه، كل في بلده، على مدى السنوات الخمس الماضية. وأوضح تحليل التقارير التي قدمناها أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. فلا يزال متوسط العمر بالنسبة لـ ١,٢ بليون شخص في العالم يقل عن ٥٠ عاما، كما لا يزال العالم يشهد ارتفاع مستويات وفيات الأطفال والأمهات، وعمل الأطفال، والأمية، والاعتلال الصحي، والمعاناة، والفساد. فلا يزال الطريق طويلا أمامنا.

لقد حدثت تغييرات كثيرة منذ عام ١٩٩٥. فاكسبت عملية العولمة سرعة في التقدم منذ مؤتمر كوبنهاغن. وكانت القوة المحركة لها هي تكنولوجيات المعلومات الجديدة والانتقال الحثيث لرأس المال حول العالم. ومن الصعب المبالغة في تقدير عواقب هذا التطور على مجتمعاتنا جميعها. وقد أثبتت الأزمة المالية في عام ١٩٩٧، وما حدث بعدها، شدة تأثير الاقتصادات النامية بالتقلبات المباشرة لرأس المال. وزادت بوضوح حالات التقلب المالي نتيجة للعولمة والفتوحات التكنولوجية. وسلطت هذه التطورات الضوء على الدور الهام للسياسة الاجتماعية في كفاءة الاستقرار خلال فترات الأزمات.

وثمة حاجة وفرصة في آن واحد لكي يحدد المجتمع الدولي الآن المبادئ التي ينبغي أن تدعم السياسات الاجتماعية في جميع بلداننا. ومن أهم الأمور التي بوسع الجمعية أن تقوم بها في هذه الدورة بالإضافة إلى التزامات

إن هذا هو ما نحتاج إلى عمله على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي. وينبغي أن يتمثل هدفنا في ضمان زيادة عدد العاملين على نطاق العالم. وهذا هو ما يدفعني إلى أن أرحب بجرارة باعتراف الجمعية بضرورة وضع استراتيجية دولية متسقة ومنسقة بشأن العمل، وأن أؤيد أن تعقد منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠١ منتدى عالميا للعمل.

إن ما ينتظره العالم من هذه الدورة ليس مجرد مجموعة من الاقتراحات، وإنما برنامج عمل لوضع منهاج للإصلاح في القرن الجديد، تدعمه مبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المبادئ تعكس قيمنا الفضلى، وتوفر الاستقرار والنمو لمجتمعاتنا. فلنعمل سويا لمواجهة ذلك التحدي، ولنحول تطلعاتنا الكبيرة إلى إجراءات عملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي وزير الخدمات الاجتماعية والعمل في نيوزيلندا، السيد ستيف ماهاري.

السيد ماهاري (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):

يسرني أن أمثل حكومة نيوزيلندا في هذا المحفل الهام. إن مواضيع القضاء على الفقر ودعم العمالة وتعزيز التكامل الاجتماعي والتنمية تمس وترا حساسا بالنسبة لشعب نيوزيلندا.

إننا دولة صغيرة، ولكننا نفخر بما نتحلى به من قدرة على الإبداع ومشاعر إنسانية وريادة. ولنا تاريخ حافل فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية التقدمية على مدى قرن من الزمن. وفي الآونة الأخيرة، اشتهرت نيوزيلندا بأنها تتسم بنفس القدر من الحماس في الإصلاح الاقتصادي. ونحن ننعم الآن بنمو اقتصادي قوي. ونتطلع إلى نمو متوسطه ٣ في المائة سنويا على مدى السنوات الثلاث القادمة، ومن المتوقع أن تنخفض البطالة إلى ما نسبته حوالي ٥ في المائة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٢.

ويفيد التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن فقر الأطفال بأن ما يبقى على الأطفال في ربة الفقر ليس مشكلة مفتاحها عامل واحد ولكن ثمة مجموعة عوامل يلزم توافرها إذا أريد إخراج الأطفال من فقرهم. وهذه رسالة هامة جدا: فلا يوجد مفتاح واحد بل موازنة بين عدة عوامل. فليس هناك سبب واحد، ولا إجابة واحدة عن مشاكل الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

وهذه هي الرسالة التي تنطوي عليها التزامات كوبنهاغن. فهي تركز على ضرورة أن تكون السياسة الاجتماعية شاملة ومتسقة إذا أريد لها أن تكون فعالة. والتزامات كوبنهاغن العشرة هي مجموعة العوامل التي تشير إليها اليونيسيف. وعلينا أن نطلق العنان للطاقت الكامنة لتحقيق النمو ولزيد من العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا.

وإننا نحاول في المملكة المتحدة التصدي لمشاكل الفقر والنبد الاجتماعي من خلال تبني نهج حكومية متكاملة من شأنها أن تحسّن التعليم والصحة العامة والإسكان، والأهم من ذلك كله، أن تقدم شبابا لديهم المهارات والمؤهلات للحصول على العمل والمحافظة عليه في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

وقد أعلنت قبل أسبوعين، عندما تحدثت هنا في المؤتمر الدولي للعمل، تصديق المملكة المتحدة على الاتفاقية ١٣٨ بشأن عمل الأطفال. وبذلك تكون المملكة المتحدة قد صدقت على جميع اتفاقيات العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وقلت أيضا إن الهدف الرئيسي في الاقتصاد الحديث هو إدراج أكبر عدد ممكن من الناس في عداد العمالة الحالية، وزيادة حجم قوة العمل. وهذا يعني إزالة العقبات أمام عمل المرأة، والأقليات الإثنية، والشباب، والعاملين من كبار السن، والمعوقين.

والاستثمار في القدرة البشرية هو أساس استراتيجيتنا الرامية إلى سد الفجوات في المجتمع النيوزيلندي. وهذا يعني الاستثمار في التعليم من خلال الوسائل التقليدية ومن خلال وسائل من قبيل خدمات الإسكان والصحة العامة. وهذا يعني إتاحة الفرصة للشعب الماوري وشعب جزر المحيط الهادئ بتصميم الخدمات لأنفسهم، حتى يتسنى لهم تحديد الخدمات التي من شأنها أن تحسّن حياتهم. وهذا يعني تحسين الطريق بدءاً من المدرسة وإلى العمل.

وعلى غرار ما يوجد في كثير من البلدان، فإن معدل أعمال سكاننا في ازدياد. ذلك أن ٨٠ في المائة من السكان الذين سيكونون في القوى العاملة بعد عشر سنوات موجودون فيها بالفعل. ولذلك، فإننا نجعل التعلم مدى الحياة ركيزة مستقبلنا. وفرص التعليم والتدريب تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لنا إذا ما أردنا تطوير قدرات الشعب طوال حياته. وبالطبع، فإن التعليم والتدريب سيوسعان أيضاً نطاق اقتصادنا.

إن ثلاثة من بين كل أربعة من العاطلين لفترات طويلة هم من الشعب الماوري أو من سكان جزر المحيط الهادئ. فهم ممثلون بشكل مفرط في هذه الفئة، ونحن لا نود أن يستمر الوضع هكذا. ولذا، فقد ركزنا بشكل كبير على أمور مثل محو الأمية ومهارات الحساب لضمان عدم استبعاد هؤلاء الناس. ويجب أن يكون عالم العمل منصفاً. ونحن بصدد إصدار قانون عمل جديد سيمكننا من الامتثال لمعايير منظمة العمل الدولية كلها، ولضمان العدل في أماكن العمل في نيوزيلندا.

إن زيادة الاندماج الاجتماعي لن تتحقق بمجرد تحسين خدمات التعليم وتحقيق مزيد من الإنصاف في علاقات العمل. إننا نرغب أيضاً في إقامة شراكة أوثق مع المجتمعات المحلية. فتلك المجتمعات تعرف على أفضل وجه

ولكننا لم نجد عملية الإصلاح أو ضغوط العولمة بلا آلام. فالتغيرات التي شهدتها سوق العمل قد أثرت على قدرة بعض فئات الشعب على المشاركة. فالحاصلون على مؤهلات تعليمية محدودة، والذين يعملون في وظائف لا تتطلب مهارات، والعاملون في الصناعات التي درجت على التمتع بحماية التعريفات التجارية، قد عانوا من الانفصال عن القوى العاملة أو من انخفاض الدخل. وقد تأثر الشعب الماوري الأصلي والنيوزيلنديون الذين تنحدر أصولهم من جزر المحيط الهادئ بشكل غير متناسب، وأخفق بعض الناس أكثر من غيرهم في بعض مناطق البلد.

وإنه لفي هذا السياق من النمو الاقتصادي القوي، ولكن مع القلق المتزايد إزاء حالات التفاوت بين الشعب، أن الحكومة الاجتماعية الديمقراطية المنتخبة حديثاً، والتي أمثلها اليوم، قد حددت لنفسها ستة أهداف تعكس بشكل وثيق غايات هذه القمة. وترمي هذه الأهداف إلى إقامة اقتصاد ابتكاري يخلق الوظائف ويوفر الفرص لجميع النيوزيلنديين؛ ودعم التعليم وتنمية المهارات لشعبنا بأسره؛ وسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا؛ وإعادة الثقة في الحكومة والتشجيع على تقديم خدمات عامة واجتماعية جيدة؛ والمحافظة على بيئتنا وتنميتها؛ وتكريس هويتنا كشعب.

وازدهار الاقتصاد واستدامته عنصر مركزي في رؤيتنا للديمقراطية الاجتماعية نابضة بالحياة، ولكنه لا بد أن يكون اقتصاداً متاح فيه فرصة المشاركة لجميع النيوزيلنديين. وهذا يعني أننا سنواصل كحكومة العمل على تحقيق الإدارة والسياسات الاقتصادية السليمة لتشجيع قطاع الأعمال لدينا ودعمه. وسنواصل أيضاً السياسات الاجتماعية النشطة لرفع قدرة شعبنا على استغلال تلك الفرص، ولضمان استفادة جميع مناطق البلد منها.

لقد انقضت خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وكان اختيار مواضيع القمة دليلاً على اعتراف المجتمع الدولي بأهمية جعل الإنسان محور الجهود الإنمائية. إلا أننا نجد اليوم أن مشكلات العالم أكثر حدة مما كانت عليه عام ١٩٩٥. ففي الوقت الذي تمتعت فيه الدول المتقدمة بنمو مستدام، واجهت أغلب دول الجنوب أزمات اقتصادية من جراء تزايد نسبة الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، وارتفاع المديونية. وقوضت العقوبات الاقتصادية قدرات البلدان النامية على النمو وزادت من عدد الفقراء. لذلك، فإننا نؤيد مقترح الرئيس التونسي بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن.

منذ انعقاد قمة كوبنهاغن عام ١٩٩٥، سعت حكومة العراق إلى اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات ذات الصلة ببرنامج عمل قمة كوبنهاغن لحل مشكلة الفقر وإدخال إصلاحات هامة في مجال الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وتنفيذ برامج عديدة في مجال الرعاية الاجتماعية. غير أن جهود العراق هذه قد اصطدمت بعقبة العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠، واستمرار العدوان العسكري الأمريكي البريطاني.

لقد اتسمت السنوات العشر الماضية بتدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للشعب العراقي. لقد انخفض الناتج الإجمالي بمقدار الثلثين. ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن معدل أسعار السلع الغذائية ارتفع ٨٥٠ مرة، الأمر الذي أوصل نسبة كبيرة من الشعب العراقي إلى حد الفقر.

كما تردت الخدمات الصحية، وحسب تقرير منظمة اليونيسيف، فإن الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بلغت حوالي سبعة آلاف طفل في الشهر الواحد. كما أن ربع عدد الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية

كيفية تحديد مستقبلها، ولذلك فإننا نساعد بشكل خاص هذه المجتمعات، لا سيما المجتمعات الماورية ومجتمعات جزر المحيط الهادئ، لرفع قدرتها على تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية. فعملية بناء القدرات هذه تمثل استثماراً في المستقبل، وتساعد المجتمعات المحلية على تحديد مشاكلها، وتقديم لها العون في إيجاد الحلول لسكانها.

والتنمية الاجتماعية هي أيضاً جزء لا يتجزأ من برنامج نيوزيلندا للمعونة فيما وراء البحار. وما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية تركز بشكل أساسي على الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وعلى البلدان النامية في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وتعترم الحكومة العمل على ضمان أن تزداد المعونة التي تقدمها بحيث يكرس للمساعدة الخارجية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، ما يصل إلى ٠,٧ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

وختاماً، فإننا قد أبدينا في الماضي، بوصفنا مجتمعاً صغيراً يتسم بالمساواة، قدرتنا الريادية في السياسة الاجتماعية، وقد عقدنا العزم على أن نكرر ذلك في المستقبل. إن روح التعاون والالتزام السائدين في هذه الدورة الاستثنائية تعكس الأهمية التي تعلقها نيوزيلندا وغيرها من الأمم على غايات الدورة. ويتضمن الإعلان وبرنامج العمل كثيراً من الأمور التي علينا أن نؤكد لها ونبني عليها، ولا شك في أن نيوزيلندا ستدلي بدلونها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي رئيس المجلس الوطني في العراق، السيد سعدون حمادي.

السيد حمادي (العراق): يسعدني أن أحياكم وأن أعبر عن الشكر للحكومة الفيدرالية للاتحاد السويسري لاستضافتها لهذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير التربية والثقافة في جامايكا، الأونرابل برشيل وايمان.

السيد وايمان (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى زملائي المندوبين في تقديم الشكر لرئيس سويسرا وحكومتها وشعبها لاستضافتهم لنا؛ ولكم سيدي الرئيس على جهودكم وإدارتكم لإجراءات هذه الدورة بكفاءة. واسمحوا لي أن أطلب منكم أن تنقلوا شكري لجميع أعضاء فريقكم.

لقد كان مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية لحظة تاريخية استقطبت أكبر حشدا من أكبر الحشود لزعماء العالم. واليوم، وبينما نجتمع لتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر كوبنهاغن، فإننا لم نفقد ذلك الزخم ولكن لا يزال يتعين قيام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء بسد الفجوات، كما أشار إلى ذلك كثير من المتكلمين.

لقد اتخذنا في جامايكا مبادرات عديدة ترمي إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة الاجتماعية. وتتضمن الخطة الاجتماعية للبلد بشكل خاص ثلاثة مواضيع أساسية من مواضيع قمة كوبنهاغن: القضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، والإدماج الاجتماعي. وتشمل الخطة في هذا الصدد عناصر أساسية من قبيل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتنمية الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين، واستهداف المجموعات الضعيفة مثل الأطفال والشباب والفقراء المسنين والنساء المحرومات والمعوقين.

وطالما أكدت حكومتنا بشكل ثابت التزامها بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، والأهم من ذلك بيئة قانونية، من شأنها تمكين الأمة من بلوغ المستوى المنشود من التنمية الاجتماعية. وتحقيقا لهذا الهدف، أنشأ مجلس تنمية الموارد البشرية، وهو لجنة فرعية من لجان مجلس الوزراء،

المزمن. وقد استطاع العراق قبل الحصار محو الأمية تماما، إلا أن الحصار سبب انخفاضاً في نسبة التسجيل في مراحل التعليم كافة. ويشير تقرير اليونسيف إلى نمو جيل كامل من العراقيين دون أن يربطه رابط بالعالم الخارجي.

لقد كثرت في الآونة الأخيرة قرارات المقاطعة الاقتصادية وجميعها ضد دول العالم الثالث. ومع أن هذه الإجراءات تسبب خسارة عامة في حياة وممتلكات السكان المدنيين، فليست هناك محاولة لامتنال مجلس الأمن للضوابط القانونية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي يجب أن يعمل المجلس بموجبها. ومنذ ما يقرب من عشر سنوات، أبقى مجلس الأمن العقوبات الشاملة على العراق، على الرغم من تنفيذه للالتزامات المترتبة عليه. إن مجلس الأمن يجب أن يستخدم صلاحياته طبقاً للمبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة المادة ٢٥. كما أن التحويل الممنوح للمجلس بموجب المادة ٢٤ يخضع أيضاً للضوابط القانونية الواردة في الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. إنه من غير المقبول أن تبقى الدول المتضررة من تصرف مجلس الأمن دون ملجأ قانوني أو قضائي كمحكمة العدل الدولية تتلمس فيه الحكم على مدى انسجام قرارات مجلس الأمن مع الميثاق والقانون الدولي.

إن رفع الحصار الجائر عن الشعب العراقي هو مسؤولية إنسانية يتحملها الجميع، ومنها القمة التي نعقدها اليوم. ولذلك، فإننا ندعوكم إلى العمل لنبذ استخدام سلاح الحصار الاقتصادي، ليس فقط لتعارضه مع أولويات هذه القمة، بل لأنه يتنافى مع المبادئ والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان. فالميثاق والقانون الدولي الإنساني يمنعان الإبادة الجماعية للبشر، فإذا كان ما يجري في العراق الآن ليس إبادة جماعية، فما هي الإبادة الجماعية إذن؟

الماضية. ولذا، فمن الأهمية بمكان دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية ودعمها بعضها بعضا.

إننا نؤيد الرأي القائل إنه لا يمكن أن تخضع الأهداف الاجتماعية لسيطرة خطة النمو وتنمية السوق، حتى وإن كانت الموارد شحيحة واتسمت الإصلاحات الاقتصادية بطابع الإلحاح. ولا يزال للدولة دور مركزي، لا سيما في تلبية احتياجات الفقراء وغيرهم من المجموعات المستعدة والمهمشة في المجتمع. كما يظل ضمان توفير فرص شاملة وعادلة للالتحاق بتعليم جيد والانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى إحدى المسؤوليات الأساسية للدولة، كما أنه يتسم بأهمية قصوى لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد أكد مجدداً متندى داكار واجتماع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد الشهر الماضي الأهمية المركزية للتعليم والتدريب من أجل زيادة الإنتاجية، وتحسين الكفاءة الاجتماعية، وزيادة الرفاه والمشاركة الثقافية والسياسية. وإنه لفي ظل هذه الخلفية أن إصلاحاتنا التعليمية امتدت من التعليم الابتدائي حتى الثانوي، بل إنها بلغت في الواقع مستوى التعليم العالي. وعند هذا الحد، عملنا على ضمان أن ييسر برنامج للقروض الطلابية تموله الدولة مشاركة الفئة الأشد فقراً من الشعب. ولكننا ندرك أنه من الضروري زيادة مستوى مشاركتهم.

إن البند ٨ من جدول الأعمال، الذي نتناوله الآن، يطلب إلينا تقديم اقتراحات لاتخاذ مزيد من المبادرات من أجل التنمية الاجتماعية. ووفد بلدي يؤيد ستة اقتراحات تعكس، فيما نرى، التفكير في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أنها وليدة تجربتنا الوطنية.

أولاً، وحيث أننا لا نسعى إلى التفاوض من جديد بشأن التزامات كوبنهاغن، ولكن إلى النهوض بها، فهل

نظاماً متكاملًا لتخطيط السياسة الاجتماعية. واستهلت سلسلة من الإصلاحات للدستور والنظام السياسي، بما في ذلك إصلاح الحكم المحلي لتعزيز زيادة الديمقراطية في المجتمع. ووافق البرلمان على سياسة وبرنامج وطنيين للقضاء على الفقر، استناداً إلى الالتزام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون حد الفقر في مجتمعات مستهدفة بنسبة ٥٠ في المائة على مدى ثلاث سنوات، والقضاء على الفقر المدقع على المدى الطويل.

ولقد كان المجتمع المحلي مناط تركيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. فأنشئ صندوق الاستثمار الاجتماعي في جامايكا، على سبيل المثال، كوسيلة لتحسين البنية الأساسية المجتمعية تلبية للاحتياجات ذات الأولوية المحددة للمجتمع المحلي، وذلك بمشاركته في المشروع ابتداء من مرحلة التصميم وحتى الإنجاز. وتعمل اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية مع تلك المجتمعات المحلية لبناء القدرة على التنفيذ.

ووضعت سياسات وبرامج استراتيجية لتوسيع نطاق العمالة والحد من البطالة بالنسبة للرجال والنساء على السواء. وتشمل هذه السياسات والبرامج، وهو أمر هام جداً، الدعم المؤسسي لقطاع المنشآت الصغيرة والمنشآت الصغيرة جداً، في ضوء النمو المحقق في هذه القطاعات. هذا، ونفذ برنامج للإصلاح والاستثمار الاجتماعي - يتناول بشكل أساسي خدمات التعليم والتدريب والصحة.

ونتيجة لهذه الجهود، أحرز تقدم ملحوظ في خطة التنمية الاجتماعية في البلد، كما يمكن رؤية ذلك مثلاً في خفض مستوى الفقر من نسبة تقارب ٣٠ في المائة إلى أقل من ٢٠ في المائة من السكان على مدى السنوات الخمس

المراعاة والاحترام للبلدان النامية في الشروط والعمليات التي تؤثر على توفير الأموال. ولا شك أنه يلزم إيجاد تكامل في المشاريع وتوفير ضمانات معقولة للاستدامة، ولكن ينبغي بالمثل تفهم أن المقترض أو المستفيد يعي تماما أي الأمور أفضل بالنسبة للبلد، لا سيما مع مراعاة السياق الثقافي والتجارب التاريخية.

خامسا، تحتاج جميع بلداننا إلى استعراض افتراضاتنا بشأن النمو الاقتصادي، لا سيما عندما يكون هذا النمو بشكل واضح في كثير من الأحيان غير مصحوب بالتنمية الاجتماعية. كما نحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص لتنسيق استراتيجيات النمو مع الاحتياج الإنساني الأساسي إلى العمل، وإلى العمالة المفيدة، التي تشكل عنصرا هاما في التنمية البشرية والاجتماعية. والكفاءة، وزيادة الإنتاجية، والمنافسة في الأسواق، وتوفير مزيد من الاختيارات للمستهلك، وتخفيض الأسعار: كلها أمور مستصوبة. بيد أنها حينما تتحقق على حساب الوظائف في العالم النامي، بينما تتوافر العمالة شبه الكاملة في المجتمعات الصناعية، فإن جميع وعودنا الطنانة تصبح مجرد عبارات جوفاء ما لم نتطلع إلى استراتيجيات جديدة لعكس هذا الاتجاه.

وأخيرا، إذا كان من الصحيح أن المعرفة والمعلومات وثورة التكنولوجيا تمثل المستقبل، وأنها نتجه نحو عالم تتطلب فيه المنتجات والعمليات الجديدة، وتنشئ، مزيدا من الوظائف، فعلينا إذن أن نكرر ما ركز عليه رئيس وزراء بلدي في مؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ في القاهرة. فلا بد من أن تكون هناك استراتيجية مدروسة لتسخير التكنولوجيات الجديدة لخدمة المجموعات الضعيفة وغير المتفاعلين حاليا، سواء كانوا في العالم النامي أو في جيوب الحرمان في البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأكثر ثروة. وإذا بدأنا عند هذه النقطة، فرمما نتاح لنا الفرصة في رؤية العالم كما رآه السيد برتراند بيكاراد والسيد برايان جونز من منطادهما المتجول

يمكننا أيضا أن نسعى إلى تنسيق الصيغة والاستراتيجيات الناجمة عن مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الخاصة للأمم المتحدة بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، والتعليم للجميع، والتنمية الاجتماعية؟ وهل يمكننا أن ندعم بشكل مُجد المبادئ والاستراتيجيات الكبرى التي تشكل جوهر مؤتمرات بيجين وداكار وكوبنهاغن وحينئذ؟ وهل يمكننا من ثم تقديم صيغة من شأنها أن تجد صدى لدى جميع الناس في مجتمعاتهم المحلية، وقطاعاتهم، وفئاتهم العمرية، وحيزهم الإثني والجغرافي؟

ثانيا، إننا نحث أيضا البلدان النامية على أن تدعم بعضها بعضا بشكل صريح ومباشر أكثر من ذي قبل، وذلك بتقاسم أفضل للممارسات، لا سيما في مجال التنمية الاجتماعية المتكاملة. وثمة أمثلة ناجحة في مناطق مثل منطقتنا توضح فعالية تمكين المجتمعات المحلية والريادة المجتمعية لمواصلة خطة التنمية الاجتماعية. وهناك أيضا حاجة واضحة للاعتراف بالتواصل بين الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية الفعالة، وبين التنمية الاجتماعية والتخطيط الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي، ودعم هذا التواصل. ونحن في منطقة البحر الكاريبي في طريقنا إلى التعلم كل من الآخر وفي تبادل الخبرات.

ثالثا، إننا ندعم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون باعتبارها خطوة إيجابية للأمام. كما نحیی البلدان المتقدمة النمو التي نادى خلال هذا المؤتمر بالوفاء بنسبة المساهمات وقدرها ٠,٧ في المائة للمساعدات الإنمائية الرسمية.

رابعا، يلزم في الوقت ذاته تحسين أساليب إدارة الأعمال بين الوكالات المقرضة المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية، من ناحية، والبلدان المقرضة أو المستفيدة، من ناحية أخرى. ونحن نرى أن هناك متسعا لإبداء مزيد من

وعلينا أن نعترف، في تقييمنا اليوم، هنا والآن، بأن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كوبنهاغن العشرة لم يلب توقعاتنا المشروعة. فالواقع أن التفاوتات الاجتماعية داخل البلدان، وبين دول وأمم الشمال والجنوب مستمرة في التزايد. وفي الوقت ذاته، يتسع نطاق الفقر وتستمر المجاعة وسوء التغذية في إلحاق الضرر بمناطق كثيرة في العالم اليوم. كما ساعدت الأزمة المالية الدولية الأخيرة، التي لم تنته تماما بعد، وآثار العولمة المثيرة للجدل، على تفاقم الحالة الاجتماعية في الخمس قارات. وإضافة إلى كل هذا، فقد شهدنا انتشار أوبئة الملاريا والسل والإيدز. ويشكل انتشار مرض الإيدز بشكل حثيث في السنوات القليلة الماضية، لا سيما في القارة الأفريقية، تهديدات خطيرة جدا للسلام والتنمية، ويجب التركيز على أنه يشكل تحديا خطيرا للبشرية.

وكما يدرك الجميع ويقرون، فإن التقدم المحرز صوب زيادة إمكانية التمتع بالخدمات الأساسية والغذاء والمياه النقية بوجه خاص قد اتسم بالبطء على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد وجد منتدى التعليم العالمي، الذي عقده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في السنغال خلال شهر نيسان/أبريل من هذا العام، من غير المقبول أن يظل ١١٣ مليوناً من الأطفال في الألفية الثالثة محرومين من الحصول على التعليم الابتدائي، في حين يبقى ٨٨٠ مليوناً من الكبار الأميين في مختلف بقاع العالم.

وإضافة إلى ذلك، فإننا نرى حالة متزايدة الخطورة حيث يقاتل الجنود الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٤ سنة، وبين أيديهم البنادق والقنابل اليدوية - في الصراعات، بما في ذلك في أفريقيا. وتظل الحالة حرجية في أفريقيا وفيما يسمى بأقل البلدان نمواً، حيث تشير المؤشرات إلى تسارع التدهور في مستويات المعيشة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن متوسط العمر في ٤١ بلداً من بين بلدان

حول كوكب الأرض - كجنس بشري واحد بكل تنوعه المبهر، ولكن تحدوه آمال مشتركة وتوقعات متماثلة وقدرات واحدة.

لقد حددت هذه الدورة الاستثنائية التغييرات التي شهدها العالم منذ مؤتمر كوبنهاغن. ونظرنا سوياً في سبل إبداء مزيد من التصميم ووضع استراتيجيات عمل جديدة - وشعوبنا تطالب باتخاذ إجراءات وتطالب باتخاذها الآن. وعلينا، فيما أرى، أن نستجيب لطلبهم، فلدينا الإرادة لذلك. ولدينا الوسائل بشكل جماعي لتحقيق ذلك. وعلينا أن نعجل بتنفيذ هذه الخطة والتصرف قبل فوات الأوان. وتظل حكومة بلدي ملتزمة بهذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة رئيس وزراء جمهورية السنغال، السيد مصطفى نياسيه.

السيد نياسيه (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد اجتمعت حكوماتنا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، الدنمارك، واتفقت على التصدي معا وبروح التضامن للمشاكل الاجتماعية التي تواجهها، والتي تواجه جميع البلدان دون استثناء، بدرجات متفاوتة، في عالم اليوم. وأشير بشكل خاص إلى الفقر وإلى تفشيته بشكل متزايد بين النساء، وإلى البطالة ونقص العمالة.

وكل هذا صحيح. فقد أكد مجدداً المجتمع الدولي برمته وبشكل رسمي، قبل خمس سنوات، إيمانه العميق بأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والشفافية والإدارة الحكيمة للشؤون العامة هي أمور ذات أولوية وشروط مسبقة لضمان التنمية الاجتماعية للجميع، التي تتخذ من الإنسان محورا لها، وتحترم كرامته. وباختصار، لقد اتخذت الأمم قراراً تاريخياً في كوبنهاغن يجعل الإنسان نقطة بدء التنمية وغايتها.

لا نحتاج في نضالنا هذا إلى نظم تقوم على أساس المساعدة، ولكن إلى شراكة حقيقية ومسؤولة ومفيدة للجميع تقوم على أساس تفاعلات وآليات متسقة وصریحة وعملية لها أثر متميز وفعال ومستقر.

لقد بدأنا برنامجا ضخما للإصلاح السياسي والاقتصادي، ونرغب في الوقت ذاته في تحقيق نمو اقتصادي قوي وتنافس ودائم. ولكن علينا أن نقبل واقع أن "النمو الاقتصادي لا يشبع من جوع"، كما نقول في السنغال. فالنمو الاقتصادي لا يكفل بذاته الكرامة وتحقيق الذات اللذين تتطلع إليهما جميع شعوب العالم، كما أشار إلى ذلك هنا قبل ثلاثة أيام الأمين العام، السيد كوفي عنان. وإننا نؤيد آراءه ونردد صدى نداء الاستغاثة الذي وجهه.

ويجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا وألا نغفل عن أي إجراء ممكن، لتجنيب العالم اليوم وغدا مأساة العجز واليأس - والأسوأ من ذلك، بلاء تفشي الفقر بين الشعوب والأمم والمجتمعات والدول. فماذا يمكننا عمله لمواجهة المشاكل المتصلة بمستقبل السلام والبشرية؟ لا بد لنا من أن نمشي سويا يدا في يد لكي نكسب ولا نخسر؛ ولكي نعيش ونبقى على قيد الحياة ونكافح، ولا نتلاشى تحت أنقاض الحرب.

وفي مطلع هذه الألفية الجديدة وهذا القرن الجديد الواعدين، علينا أن نجتمع رأس مالنا، بما في ذلك راس مالنا البشري، لإنشاء "دائرة قوية" ذات نمو رفيع المستوى تجسد ما أشار إليه السيد ميشيل كامدسوس بأنه العلاقة الدائرية بين استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار النقدي، وتحسين البيئة، والحد من الفقر.

إن الاستراتيجيات المقبلة للمجتمع الدولي ولأعضائه - في أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، وأفريقيا، وآسيا، وبلدان المحيط -

أفريقيا الـ ٥٣ يقل عن ٦٠ عاما، ويبلغ في بعض الأحيان نحو ٤٠ عاما. هل هذا أمر مقبول؟ وما عسى أن يكون السبب في ذلك وإلى أي مدى سيستمر هذا الأمر؟

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيش ٥٩ في المائة من سكان الحضر تحت حد الفقر، في ظل ظروف صحية وأمنية وبطالة لا توصف.

وبسبب جميع هذه العوامل فإن الإنجازات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تعرضت للخطر أو حتى توقفت بسبب الصراعات المسلحة، وما ينجم عن ذلك من مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين والتدمير الشامل للموارد المادية، فضلا عن تفشي وباء الإيدز الذي أعربنا جميعا عن أسفنا له.

إن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لاحظتها بالفعل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وعبء الديون؛ والحوافز التعريفية وغير التعريفية التي تحد من وصول الصادرات الأفريقية إلى السوق العالمية: كل هذه عقبات في طريق الجهود العسيرة أصلا التي تبذلها بلدان الجنوب للهروب من التخلف.

تتطلب هذه الحالة اشتراك المجتمع الدولي بأسره لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن لأي جزء من أجزاء العالم أن ينعم بالسلام والاستقرار وهناك شعوب أخرى تعاني من الفقر أو الإملاق. وحتى إذا اتفقنا على أنه من مسؤولية كل حكومة تلبية تطلعات شعوبها، فإنه من الصحيح أيضا أن تحديات التنمية تظل تحديات عالمية في عصر العولمة هذا، حيث يجب أن يكون التكافل والتضامن بين الأمم هي القاعدة الذهبية.

وفي ضوء ما تقدم، يجب ألا تقتصر مكافحة الفقر على الخطابات والنوايا الحسنة. فمكافحة الفقر والتخلف تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل الجميع. ونحن

السيد نفاتي (تونس): يسعدني في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأخلص التهاني على توليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية. كما أود أن أهني كافة أعضاء المكتب متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

ويسعدني في هذه المناسبة أن أتوجه إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بالشكر والتقدير على مواقفه البناءة ومساهمته القيمة في معالجة القضايا الإنسانية الراهنة، وكذلك إلى السلطات السويسرية على ما وفرته من ظروف ملائمة لانعقاد هذه الدورة.

تجتمع دورتنا هذه تحت شعار "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعدها: تحقيق التنمية للجميع في عصر العولمة" بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الذي التزمت خلاله الدول والمنظمات الدولية بالعمل على تحقيق جملة من الأهداف للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة. ونحن مدعوون اليوم لتقييم ما تم إنجازه بصفة موضوعية، والوقوف على الصعوبات التي حالت دون تحقيق ما كانت تصبو إليه المجموعة الدولية والشعوب في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة بواد نظام جديد يركز على اقتصاد السوق وتحرير التجارة وعولمة الاقتصاد والثورة المعلوماتية، الأمر الذي مكّننا من تحقيق قفزة نوعية وتطور اقتصادي ملموس لم يشمل جميع البلدان. إلا أن تطورات الشعوب نحو الرقي وتوفير ظروف العيش اللائق والمساواة والعدالة الاجتماعية لم تلق الدعم الكافي من قبل المجموعة الدولية، خاصة بسبب تقلص الموارد المالية المسندة في إطار المساعدة العامة من أجل التنمية إلى مجرد ٠,٢ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للدول الصناعية،

ينبغي أن تتشكل حول هذه "الدائرة القوية"، لوضع الأسس لشكل إنساني جديد للعولمة التي ستغذيها في وعي وقبول موارد العقل البشري وموارد الثقافة العالمية التي لا تنفذ. وهذا هو ثمن السلام. فهل نحن على استعداد لدفع هذا الثمن؟

وفي مواجهة العقبات الجمة التي يواجهها بلدي السنغال، فإن عليه أن يواصل العمل مع الأمم الأخرى ذات الفكر المشابه لإعادة بناء أسس مجتمع يقوم على أساس التنمية التشاركية. وإننا نعمل على تحقيق ذلك بإيلاء أولوية عالية لتحسين حياة الفقراء، والأسر المعوزة، والأيتام، والعاجزين الذين يحتاجون إلى الدعم والأمل، والنساء اللائي يواجهن الحياة وحدهن، والمسنين المهجورين والمنسيتين، وغيرهم من الفئات الاجتماعية الضعيفة - وذلك دون أن ننسى بالطبع هؤلاء الذين يحققون التقدم، وينتجون السلع، والخدمات، ويحققون النمو من أجل التنمية. وقد تعهدنا بالالتزام بذلك في تشاور وتعاون مستمرين مع جميع شركائنا، ومع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. ونرحب بممثلي تلك المنظمات ونزجي الشكر لهم نيابة عن شعوب العالم على ما يبذلونه من جهود.

ويجب ألا يصيبنا اليأس، فعصر الإنترنت، وعولمة التجارة، ورأس المال الناشئ، والثقافة، والمعرفة، ونقل العلم والتكنولوجيا من شأنها أن تمكن البشر، وما لدينا من آمال وتوقعات وأحلام وقدرات، من توجيه التغييرات التي نستلهمها من رسالتنا بحكم التاريخ وتطور الجنس البشري والنهوض به، بمثابة ومنهجية وذكاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية في تونس، السيد شاذلي نفاتي.

كما لمسنا أيضا الجهود القيّمة التي بذلتها الدول الأعضاء، كل حسب إمكانياته، لتحقيق التنمية الشاملة خاصة في مجالات الاندماج الاجتماعي والتشغيل ومقاومة الفقر. ويعكس التقرير الوطني الذي أعدته تونس السياسة التنموية المتكاملة والمتوازنة التي رسم معالمها رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي منذ توليه مقاليد الحكم، والتي تركز أساسا على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الشاملة، والسياسة التي تجعل من الإنسان الهدف الأسمى لكل عمل تنموي يكفل توفير الأمن والاستقرار وضمان التوازن الاجتماعي وإقامة الحوار والوفاق والتضامن الوطني.

وفي هذا المجال، تعددت البرامج والإجراءات والآليات لخلق فرص العمل للشباب، وخاصة لحاملي الشهادات العليا وكفاءات التكوين المهني، وتشجيعهم على مشاركتها من خلال تمويلهم بالقروض الميسرة عن طريق البنك التونسي للتضامن، فضلا عن الصندوق الدولي للتشغيل ٢١/٢١ ونظام القروض الصغرى الذي تديره الجمعية التنموية.

وتشمل برامج الاندماج الاجتماعي جميع فئات الشعب وذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين والمسنين والطفولة المهددة.

ووضعت تونس في صدارة أولوياتها مكافحة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا، والتي لم تشملها المشروعات التنموية العادية، بفضل تدخلات الصندوق الوطني للتضامن ٢٦/٢٦، الذي انتفعت من خدماته ما لا تقل عن ٣٣٢ ١ منطقة وأكثر من ١٧١ ٠٠٠ عائلة لتوفير التجهيزات الأساسية الجماعية وخلق موارد رزق لفائدة سكان هذه المناطق. ولقد مكّن هذا المد التضامني من التحسين المستمر

إذا ما استثنينا بعض دول أوروبا الشمالية التي التزمت بما تم إقراره في مؤتمر قمة كوبنهاغن.

وقد نجم عن ذلك اتساع الفوارق بين الأمم بصورة ملحوظة، وظهور العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واستفحال البطالة وظهور الأمراض والآفات التي تجدد في الفقر بيئة ملائمة، وتزيد تعميق مخاطر الاستبعاد والتهميش للذين يهددان السلم والأمن الدوليين.

إن الإنسانية على أبواب ألفية جديدة، وقد حققت خلال العقود الأخيرة تطورا ونموا متسارعين لم تحققهما في القرون السابقة. وإنه لمن المفارقة الكبرى أن نلاحظ أنه بالتوازي مع هذا الازدهار الاقتصادي قد تفاقمت مظاهر الفقر والبؤس في العديد من مناطق العالم، مما زاد في تهيمش هذه المناطق وحرمانها من المزايا التي يمكن أن يوفرها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وإن ما تضمنته تقارير المنظمات الدولية، وخاصة تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يبعث على التفاؤل. ذلك أن الفقر أضحى خلال العقود الماضية إحدى الآفات الكبرى التي تهدد استقرار المجتمعات ولا يخلو منها أي بلد نام أو متقدم النمو، إذ يعيش حوالي ١,٣ مليار من البشر بأقل من دولار واحد يوميا، وحوالي ٣ مليارات بأقل من دولارين. كما أن تقارير الهيئات المختصة لم تكن مطمئنة بالمرّة، لأن أكثر من ٣ مليارات من البشر سيعيشون في غضون سنة ٢٠٠٤ بأقل من دولار واحد يوميا.

لقد استمعنا ببالغ الاهتمام إلى التقرير الشامل الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك لبيانات الوفود المشاركة في هذه الدورة، والتي تعرضت إلى الإشكاليات العديدة التي حالت دون تنفيذ الالتزامات التي تعهدت الدول بتنفيذها في مؤتمر كوبنهاغن. ونذكر منها بالخصوص أعباء المديونية وتفشي الأوبئة وتقلص المساعدات الدولية للتنمية.

وقد مكنتنا اهتمامنا المستمر بالتنمية الاجتماعية من إحراز تقدم مستدام في جميع مجالات التنمية تقريبا. ويعطي التقرير الذي عممناه بيانا مفصلا بإنجازاتنا خلال فترة التسعينات. ونفذنا في الوقت ذاته مجموعة من الإصلاحات من الجيل الثاني، وأكثرها أهمية هو دون ريب الإصلاح التعليمي. ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا الإصلاح إلى تحسين كبير في نوعية التعليم على المستويات الابتدائية والثانوية والعليا. كما نتوقع أن يتضاعف عدد الأطفال المقيدون بالتعليم قبل المدرسي على مدى السنوات الست القادمة.

إن توافق الآراء الواسع الذي تم التوصل إليه حول برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن قد مكنتنا من التأكيد مجددا على التزامنا بمواصلة النهوض بالتنمية الاجتماعية في مواجهة التحديات الجديدة. ونظرا لما حققناه من إنجازات، لا سيما الإنجازات التي حققناها على مدى السنوات الست الماضية، فإننا نحدد اليوم أهدافا أكثر طموحا. واقترحت حكومة بلدي التحدي المتمثل في الجمع بين النمو والمساواة. ونحن نود أن نسير في طريق النمو الاقتصادي، ولكن نود أيضا أن نمضي قدما في تحقيق تساوي الحقوق وتعزيز المواطنة. وتحقيق النمو مع المساواة يتطلب وجود مجتمع متسق ومتكامل وتشاركي ومتسامح. والمساواة التي نسعى إلى تحقيقها هي التي توفر مزيدا من الفرص مع احترام التنوع في الوقت ذاته. وتحقيق النمو مع المساواة يعني تعزيز حقوق الإنسان؛ وضمان حق الجميع في تعليم جيد؛ والحق في عمل أمين بأجر مجز؛ والحق في الرعاية الصحية والمأوى. والنمو مع المساواة يعني أيضا زيادة التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق مزيد من التنمية البشرية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أفيلا سيفرت (إسبانيا).

للمؤشرات التنموية والحد من نسبة الفقر التي تقدر حاليا بـ ٦ في المائة.

وانطلاقا من تجربتنا الخاصة في مجال التضامن، ومن التجارب الدولية المماثلة في هذا المجال، باذر الرئيس زين العابدين بن علي في العديد من المناسبات بتقديم مقترح يهدف إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن بموّل بواسطة الهبات والمساهمات الطوعية، ويكون أداة تكمل الآليات والوسائل الموجودة حاليا، ويمكن من المساهمة في مكافحة الفقر والنهوض بالمناطق الأقل حظا في العالم، وخاصة أشد البلدان فقرا. إن هذا المقترح الإنساني الذي حظي بدعم ومساندة كل من المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية والقمة الأفريقية الأوروبية الأولى المعقودة في القاهرة، والذي تبنته بالإجماع قمة الـ ٧٧، يتطلع إلى دعمكم ومساندتكُم. وإني أمل أن تتبنى الدورة الاستثنائية هذا المقترح وأن يتم إدراجه في المبادرات الجديدة، كما أمل أن يعكس الإعلان السياسي مختلف المواقف والاهتمامات ووجهات النظر التي عبرت عنها جميع الأطراف المشاركة في إطار وفاق شامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي وزيرة التخطيط في شيلي، السيدة أليخاندررا كراوس.

السيدة كراوس (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لشيلي حيث أنها تتزامن بشكل شبه تام مع بدء مدة الولاية الثالثة للتحالف الذي حظي بالنجاح في ثلاثة انتخابات شعبية منذ عام ١٩٩٠. ويقوم برنامج حكومتي، شأنه شأن البرامج السابقة، على أساس نفس المبادئ والقيم التي يشتمل عليها الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في كوبنهاغن. ذلك أننا نريد أن نجعل النمو الاقتصادي يتماشى مع المساواة.

إن متطلبات حكوماتنا ومسؤولياتها ترد في هذه الولاية الهامة للتكامل الاجتماعي، التي تمكّن من التغلب على الحواجز وعدم المساواة، ومن توسيع نطاق التقدم ليشمل الجميع دون استبعاد. وهذه الضرورة تحملنا حملا على زيادة الانفتاح وتحسين الفرص المتاحة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم والتدريب المستمر في مجال العمل من أجل تمكين الناس من ممارسة حقهم في العمل. كما أنها تمكّن العاملين من توفير الدخل لهم ولأسرهم بشكل مأمون. وهي تضطرنا أيضا إلى تحسين قدرة الدولة على استيعاب المواطنين بكافة تنوعهم، وإيجاد حلول لا مجرد مشاكل من قبيل الفقر ونوعية الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، ولكن أيضا لمسائل مثل حقوق المواطنين من الجيل الثالث. وهذه الحقوق تتصل بالثقافة والهوية واحترام الأقليات ونوعية التعايش الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية، وكلها أمور تتيح فرصا جديدة لتحقيق اللامركزية وزيادة المشاركة.

وعلىنا أن نحقق هذه التغييرات حتى نتقل من عصر متغير إلى تغيير العصر. بما يكفل لكل فرد أن ينمي قدراته مع التمتع بالمساواة والحرية. ولا بد أن يتطلب العصر الجديد دمج أشد الناس ضعفا وفقرا. وسيكون أفراد الشعب والاجتمعات المحلية في صميم التغيير الذي ينبغي أن ينبثق عن مبادرات يتخذونها هم. وليس بوسع السوق ولا التدفقات المالية أن تكون القوة الدافعة لهذه التغييرات، كما أننا لا نتصور أن يفرض هذه التغييرات إجراء متسلط تتخذه الصفوة المستنيرة استرشادا بأراء تكنوقراطية طالما تضررنا من أثرها بشكل كبير في الماضي القريب جدا. ويمكن بناء التعايش السلمي عندما تكون الحقوق والواجبات واضحة لكل فرد، وتنال احترامه. ويجب علينا أن نوفق بين التغييرات والمسؤولية، وإيجاد حيز جديد لكي ينعم الشعب

إننا على ثقة بأننا لا يمكن أن نشعر بالارتياح إزاء تحقيق تقدم داخل بلدنا مع قبول الفقر وعدم المساواة والغبن الاجتماعي فيما وراء حدودنا. والمسؤولية عن التغلب على هذه المشاكل تقع على عاتق كل منا، فهذه المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة والمنظمات التي تشكل المجتمع المدني في كل أمة، ولكنها تقع أيضا على عاتق النظام الدولي الذي لا بد أن يسعى إلى تذليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية أو تعوقها في كل دولة. وكما ورد في إعلان كوبنهاغن ذاته، فإن حل هذه المشاكل شرط لا غنى عنه لتحقيق وصون السلام والأمن داخل البلدان وفيما بينها.

وبعد انقضاء خمس سنوات على اجتماع كوبنهاغن، لا يزال العالم يشهد تغييرات واسعة النطاق. فقد هيأت العولمة الأوضاع لتبادل مستمر، وتدفق المعلومات، والاتصال الآني، واتخاذ إجراءات عن بُعد. كما يؤدي فتح الحدود الاقتصادية إلى زيادة المنافسة، وإلى فرض متطلبات قاسية بشكل متزايد من حيث الابتكار التكنولوجي والاستعداد للسيناريوهات المتغيرة. والعولمة الاقتصادية وأداء السوق قد حققا التقدم والتنمية في دولنا، ولكن هذين العنصرين أثارا أيضا القلق لدى عدد كبير من الشعوب التي لم تشارك في الرخاء ووجدت نفسها في المؤخرة.

وفي الوقت ذاته، ظهرت مسائل اجتماعية جديدة ومعقدة تتطلب ردودا مبتكرة تشارك فيها الدولة والمجتمع ككل. ويعرض الإعلان الذي نتظر التوقيع عليه في نهاية هذه الدورة هذه المشاكل بشكل بياني: وباء العنف وانعدام الأمن في المدن الكبيرة، وشيخوخة السكان، وبطالة الشباب، وفقر النساء، والتدهور البيئي، والأطفال المهملين، ومطالب الأقليات الإثنية. فجميع هذه المشاكل تنشأ دون تمييز بين الدخل أو الحدود.

أثناء المعمورة. وقدم مؤتمر القمة إسهاما حاسم الأهمية في الاعتراف بأن هذه المشاكل لا تقتصر على أقل البلدان نموا، وإنما التمييز والفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي مشاكل موجودة في كل مجتمع. ولئن كان نطاق هذه المشاكل يتفاوت وفقا للبلد، فإنه يمكن في كثير من الأحيان أن نلاحظ على نطاق العالم نفس الآليات الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب في هذه الظواهر. وثمة ضرورة لأن يوحد المجتمع الدولي جهوده وأن يتخذ إجراءات متضافرة من أجل تخفيف وطأة هذه المشاكل والتغلب عليها.

وفي سياق التعاون الدولي، تشارك هنغاريا بنشاط في تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر قمة كوبنهاغن - وبشكل أعم، في العمل بروح كوبنهاغن. وقد أجرينا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في بودابست مشاورات إقليمية ثلاثية بشأن متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن، وقيمتنا فيها آثار مؤتمر القمة على سياسة العمالة. كما أننا شاركنا في الاجتماع الأوروبي للتنمية الاجتماعية الذي نظمته مجلس أوروبا والحكومة الأيرلندية، وانصب تركيزه على التكامل الاجتماعي، وإيجاد بيئة مؤاتية، والقضاء على الفقر.

إننا نعتبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية شروطا أساسية لا غنى عنها من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي. وبهذه الروح شاركنا في صياغة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وعرضه للموافقة عليه. وإننا نؤيد في هذا الصدد اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بالإعلان السياسي بضرورة التقيد بالمبادئ الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية.

وبالتصديق على الاتفاقية ١٣٨ بشأن السن الأدنى للعمل، استكملت هنغاريا تصديقها على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. ونحن من بين الدول الأولى التي صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر

بالحرية، مع توسيع نطاق التضامن بين الأمم وتعزيز القدرة على الإبداع وإثراء الترابط الاجتماعي في مجتمعاتنا.

ولقد وضع مؤتمر كوبنهاغن قبل خمس سنوات مخططا لنمط جديد للإنسانية. وإننا نعتقد حقا أن سيرنا على هذا الطريق سيقودنا إلى عالم أكثر تكاملا يقوم على أسس متينة ودائمة. وبوسع بلدنا أن يشهد على ذلك نظرا لما أنجزه لأكثر من عقد نتيجة لما يتخذه مواطنوه من قرارات سيادية. وإننا نعتقد تماما أن في نهاية هذا العقد، عندما تحتفل شيلي بالذكرى الـ ٢٠٠ لاستقلالها، فإن بلدنا سيكون قد أصبح أمة ناضجة تماما يعيش فيها شعب حر.

ونود أن ندعو مجتمع الأمم إلى أن يؤكد مجددا التزامات كوبنهاغن، وأن يحقق تقدما وطيدا نحو آفاق جديدة سنتفق عليها هنا. وبهذا الشكل، سيمكننا بناء نوع جديد من التنمية يركز على الإنسان ويصون كرامته. إن تحقيق النمو والمساواة ليس مهمة تقع على عاتق شيلي وحدها. ونود أن نوجه دعوة إلى المجتمع الدولي بأسره لمواجهة هذا التحدي، ولجعله شعارا لتاريخ البشرية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الدولة للشؤون الاجتماعية والأسرية في هنغاريا، السيد جيولا بولاوي.

السيد بولاوي (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئة السيد غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الهامة جدا. وأهنئ أيضا الأمين العام على ما أنجزه من أعمال تحضيرية ممتازة لهذه الدورة.

لقد انقضى خمس سنوات منذ أن اجتمع رؤساء دول وحكومات العالم في كوبنهاغن من أجل اتخاذ إجراء جماعي لمكافحة المشاكل الاجتماعية الحادة الناشئة في شتى

وقد اتخذنا تدابير هامة للتشجيع على توفير تكافؤ الفرص للمعوقين، إلى جانب دمجهم اجتماعيا وتوظيفهم. ومُنحت هنغاريا جائزة روزفلت الدولية لإصدارها تشريعا بشأن تكافؤ الفرص والحقوق للمعوقين، ولما اتخذته من تدابير لتنفيذه هذا العام.

وأود أن أركز على مجال آخر تركز له هنغاريا اهتماما كبيرا ألا وهو: مسألة دعم مركز الأسر، وزيادة احترامها، وتعزيز أمنها، وتقديم الدعم لها من أجل تمكين الآباء من تربية أولادهم في ظل ظروف مالية ملائمة ووفقا لمعايير فكرية وأخلاقية مناسبة. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، اتخذت الحكومة تدابير شاملة تتجلى أهميتها في زيادة ميزانية المخصصات لدعم الأسرة بنسبة ٦٠ في المائة قياسا بالعامين الماضيين.

إن الأهمية القصوى لهذه الدورة الاستثنائية تتمثل في أن المجتمع الدولي، إذ يعتمد على إنجازات كوبنهاغن، يستهدف التصدي لتحديات العولمة على أعلى مستوى. ولئن كنا قد استفدنا من الفرص الخاصة التي أتاحتها العولمة والتقدم التكنولوجي، فإن التفاوت الاجتماعي والفقير والاستبعاد أمور لا تزال مستمرة. وقد أدركنا أيضا أن إيجاد عالم أفضل وأكثر عدلا يكفل تكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب يتطلب وجود سياسات اقتصادية مستقرة وبرامج اجتماعية طويلة الأجل وإجراءات دولية متضافرة.

وتحدو وفد بلدي آمال صادقة في أن تسهم الوثائق المقرر اعتمادها في دورة جنيف هذه في تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي النائب الأول لوزير العمل والشؤون الاجتماعية في أوكرانيا، السيد بترو أوفتشارينكو.

أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، كما أننا نوفر الدعم المالي للبرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال.

وقد كان لقرارات كوبنهاغن أثر هام على سياساتنا الوطنية كذلك. فإذا نظرنا إلى الوراء، نجد أن السنوات الخمس الماضية قد شهدت تطورات هامة في المجال الاجتماعي، قدمنا بشأنها بيانا تفصيليا في تقريرنا الوطني الذي أرسل منه نسخ إلى جميع الوفود. وسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض هذه التطورات.

إن الحالة غير المؤاتية التي كانت سائدة في أوائل التسعينات، وكانت تتسم باستمرار ارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل المشاركة، قد حلت محلها اتجاهات أكثر مؤاتاة. وتم تحويل في التركيز من استراتيجية أولية لإدارة الأزمة إلى مواجهة طلب العمالة المتزايد، وذلك في ظل حالة انتعاش اقتصادي، وتطوير المناطق التي تعاني اقتصاديا، وتزايد عدد التدابير المتخذة في إطار سياسة نشطة للعمل، وتحديث نظام التدريب المهني. وبدأت الحكومة، التي تولت مهامها في عام ١٩٩٨، بداية جديدة بتحديد أهداف لسياسة العمل تتمشى تماما مع الالتزام ٣ لإعلان كوبنهاغن. فحددت الحكومة كأولوية لها مهمة زيادة عدد الوظائف بشكل كبير، واتخذت تدابير لجعل سياسة العمل تتمشى بشكل أكبر مع استراتيجيتها الاقتصادية. وقد أثبتت الأرقام الخاصة بالعمالة في السنوات الأخيرة صحة هذه السياسة: فانخفضت نسبة البطالة إلى ٧ في المائة، بينما زادت العمالة باطراد وكانت نسبتها في عام ١٩٩٩ أعلى من العام السابق بنسبة ٣ في المائة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، فإن قرار الحكومة بشأن أهداف سياسة العمل يعكس بالفعل المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الأوروبية للعمل، ويحدد كهدف لها زيادة نمو العمالة بشكل مطرد، وعلى المدى الطويل، تحقيق إمكانية العمالة الكاملة.

وقد شهدنا على مدى الأشهر الستة الماضية أن البلد لديه القدرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية سيكون لها آثار اجتماعية قريبا. وبعد ثماني سنوات من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، شهدنا زيادة قدرها ٤,٥ في المائة في الأشهر الأخيرة، وقد زاد أيضا النمو الصناعي. ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة بلدي، فإنها لا تزال تواجه صعوبات جد خطيرة في كفاءة تحقيق التنمية الاجتماعية. لإنشاء مجتمع سوقي ديمقراطي انطلاقا من اقتصاد موجه نحو الإعانات ليس بالمهمة السهلة، وكثيرا ما يصاحب ذلك انخفاض في مستوى معيشة السكان؛ وفي حالتنا، فإن الحالة تزداد حدة بسبب ضرورة التغلب على الآثار السلبية لكارثة تشيرنوبيل.

وتركز الحكومة على إيجاد حلول لهذه المشاكل. فالتغلب على الفقر يمثل إحدى المهام ذات الأولوية. كما يجري إعداد برامج لضمان الحقوق الدستورية للمواطنين في مجالات العمل والدخل، والتعليم، والصحة، والتنمية، والديمقراطية، والتكامل الاجتماعي. وتركز الحكومة بشكل خاص على الفئات الضعيفة اجتماعيا، وأولا وقبل كل شيء على الأطفال لأهم يعانون بشكل خاص من الأزمات الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة؛ وعلى المرأة التي لا تتمكن من ضمان الرفاه لأولادها بسبب البطالة؛ وعلى العاجزين الذين لا يحتاجون مجرد دعم مادي ولكن أيضا إلى التكيف الاجتماعي.

وعملا على حل هذه المشاكل في ظل ظروف عجز قاسية في الموارد الاقتصادية والموارد الأخرى، تحاول أوكرانيا إيجاد أنجع السبل للتركيز على نظام واضح ومنطقي جدا للأولويات. فكرسنا مثلا جهودا كبيرة لإنشاء نظام للرصد الاجتماعي. وكانت أوكرانيا أول بلد يضطلع بدراسة عن عمل الأطفال. وأشاد البنك الدولي بدراسة أجرتها عن ظروف المعيشة، وهي الأساس لإعداد برنامج لمكافحة الفقر.

السيد أوفشارينكو (أوكرانيا) (تكلم بالروسية):
إني لأشعر بالفخر بأن أمثل بلدي في هذا الحفل الهام جدا. ويسعدني أن أحيي جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية. ونيابة عن رئيس أوكرانيا وشعبها، أقدم الشكر إلى الأمانة العامة على تنظيم هذه الدورة، وإلى حكومة سويسرا وشعبها على استضافة المشاركين والسهر على راحتهم في هذه الدورة وفي منتدى جنيف ٢٠٠٠ للمنظمات غير الحكومية.

لن يتمكن الإنسان أبدا من العيش في سلام ما لم ينعم الناس بالأمن في حياتهم اليومية. وكيف يمكننا تحقيق ذلك الهدف؟ إن الدول الديمقراطية ذات اقتصاد السوق والمجتمع المدني القوي الذي تحترم فيه حقوق الإنسان والذي يتولى فيه الأفراد المسؤولية عن مصائرهم، هي الأقدر على ضمان توفير الأمن. وهذا هو السبيل الذي تواصل أوكرانيا اتباعه. فالتقدم الاجتماعي هو المؤشر الأساسي للنجاح بالنسبة لحكومة بلدي.

وإظهارا لتقدير حكومتي بالتزامات كوبنهاغن، يتخذ رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد د. كوتشما، والحكومة وجميع شركائنا في المجتمع المدني مزيدا من الخطوات في ذلك الاتجاه. وتنصب الجهود اليوم على تهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي كأساس لإدخال تحسينات في المجال الاجتماعي ولتحسين مستوى المعيشة. والبرنامج الذي اعتمده مجلس الوزراء الجديد في أوكرانيا، بقيادة رئيس الوزراء فيكتور يوتشينكو يحمل اسم "إصلاحات من أجل الرفاه"، وينصب تركيزه على الإنسان. ولئن كانت العملية أبطأ مما كنا نأمل، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وقطاع الزراعة والمجال المالي جارية. كما أننا ندخل إصلاحات على القوانين وعلى نظام الضمان الاجتماعي؛ ونقدم المساعدة الاجتماعية لفئات محددة، ونساعد منفذي المشاريع وأصحاب المهن الحرة.

الاختيار، إلى البطالة. ونحن نعمل كل ما في وسعنا لوضع سياسة فعالة لسوق العمل وإن كانت النتائج لا تزال بعيدة عما نرجو. وعلينا أن نخطط علما بأهمية فرص دعم البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية للتغلب على حواجز المشاركة في عولمة الاقتصاد العالمي بضمن وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وإهاء الحواجز التعريفية وضمن مزيد من المشاركة والطابع العالمي في التبادلات التجارية المتعددة الأطراف.

إننا ندعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاتخاذ مزيد من المبادرات لتنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماعات الدولية بشأن التنمية الاجتماعية. ووفد بلدي على اقتناع بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستسجح بشكل أكبر نحو أنشطة محددة وعملية. ويرد مفهوم التنمية المطردة التي تتخذ من الإنسان محورا لها في مشروع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لهذه الدورة، كما أنه يتفق مع رؤيتنا بشأن كيفية حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في أوكرانيا.

ونود في الختام أن نشدد مرة أخرى على أن أوكرانيا ترحب بالتعاون المثمر الرامي إلى تحقيق تنمية اجتماعية متناسقة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي نائب وزير العمل والحماية الاجتماعية في كازاخستان، السيد فيكتور إيفانوف.

السيد إيفانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): لقد بين إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في الواقع أنه ينبغي أن يكون الناس محور أنشطتنا الرامية إلى ضمان التنمية المستدامة والتغلب على الفقر وضمن العمالة الكاملة والتشجيع على التكامل الاجتماعي من أجل إيجاد مجتمع مستقر وآمن وعادل للجميع. وعملت العولمة والتطور السريع للتقدم التكنولوجي على جعل التنمية الاجتماعية

وتضطلع أوكرانيا ببرنامجها الوطني المعنون "أطفال أوكرانيا"، الذي يرمي بشكل أساسي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المتعددة الأوجه للأطفال، ولضمان حمايتهم القانونية والاجتماعية.

والمساعدة من البلدان المتقدمة صناعيا لضمن التسريع بالاندماج في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية للبلدان التي تنفذ إصلاحات كبرى ستوفر دون شك مصادر جديدة للتمويل. ونود في هذا الصدد الإشارة إلى التحليل المتعمق للحالة الراهنة في بلدان أوروبا الشرقية، ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ التزامات كوبنهاغن، والمقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية. ونحن نتفق تماما مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بأن المشكلة الأكثر أهمية التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي موازنة ضوابط الدولة للاقتصاد مع تشجيع مبادرات القطاع الخاص.

ووفد بلدي مهتم بالمبادرة التي اقترحتها الاتحاد الروسي هنا في هذه القاعة بعقد مؤتمر إقليمي هام ورفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل التنمية الاجتماعية التي تواجهها البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ولإيجاد موارد إضافية لهذه الغاية.

إن تحقيق الأهداف المحددة في كوبنهاغن يؤدي دورا هاما جدا في كفالة العمالة الكاملة والمنتجة. ويمكننا القول دون مبالغة إن هذا هو بالضبط المفتاح الذي سيفتح الباب أمام التكامل الاجتماعي للمجتمع. بيد أن أوكرانيا تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادها، مع إجراء عمليات خصخصة شاملة وسريعة جدا، بما في ذلك خصخصة الشركات الكبرى. وقد أدت سياسة الانفتاح التي يتبعها بلدي، والتي تستهدف ضمان المنافسة وأكبر قدر من الحرية للمستهلك في

الحكومة للاحتياجات الاجتماعية إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وستشمل ميزانية السنة المشار إليها بنودا تتعلق بحجز الموارد اللازمة لتمويل المساعدة الاجتماعية الموجهة نحو منخفضي الدخل، رهنا باحتياجات كل منطقة.

وتمشيا مع السياسة الوطنية، وبالتعاون مع نقابات العمال ورابطات أصحاب العمل، أبرمنا اتفاقا عاما يكفل تنسيق الأنشطة في سوق العمل وحماية الأمان البيئي والأمان في أمكنة العمل.

وتذكر أيضا المثل القائل إنك إذا أردت أن تساعد رجلا لمجرد يوم واحد، فاعطه طعاما، أما إذا أردت أن تساعده مدى الحياة فوفر له التعليم. وضمن توفير التعليم العام هو إحدى المهام ذات الأولوية لدولتنا. وينص دستورنا على أن التعليم الثانوي إلزامي ومجاني. ولدينا نظام تعليمي جديد يقوم على أساس مبدأ التعليم المستمر ويشمل أربعة مستويات من التعليم الابتدائي وحتى التعليم العالي، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد أنتج هذا النظام أخصائيين مدرّبين على مستوى رفيع.

وفي مخاطبتي المشاركين في مؤتمر القمة الاجتماعية هذا، أود أن أوجه انتباه رؤساء الشركات متعددة الجنسيات الذين يستثمرون في أخصائيين يتمتعون بأحدث المهارات بغية إنشاء كيانات تنافسية مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، إلى ضرورة التدريب وإيجاد نمو اقتصادي. وإننا نعتقد أن ذلك سيمكّن من الحد من الفقر وزيادة العمالة بشكل حقيقي.

ونود أيضا أن نركز على الارتباط بين البطالة والفقر والاتجار بالمخدرات. فمشاكل مكافحة الاتجار بالمخدرات تحولت في السنوات الأخيرة، بشكل بطيء ولكن أكيد، إلى مشاكل اجتماعية متزايدة الخطورة.

والاقتصادية أمرا ممكنا. ولكن هذه التنمية مصحوبة أيضا بمشاكل خطيرة ناجمة عن انتشار الأزمات المالية وتقلب الأسواق وما يترتب على ذلك من آثار. ولا يزال هناك عقبات جد خطيرة تواجه البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية لمواصلة الاندماج والمشاركة العادلة في الاقتصاد العالمي.

وبينما تلاحظ جمهورية كازاخستان الأهمية الكبيرة التي يتسم بها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فلها حددت أولويات وتضطلع بالمهام الأساسية الواردة في هاتين الوثيقتين. وقد حققنا استقرار الاقتصاد الكلي ونعمل على إنشاء مؤسسات ديمقراطية. ونتخذ أيضا تدابير لكفالة وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. وقد وضعنا استراتيجية طويلة الأجل بموجب مرسوم من الرئيس نزارباييف، للتنمية الوطنية التي تحدد الجوانب الأساسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لمجتمعنا على المدى المتوسط. وتتمثل أولويات البرنامج في وضع نظام منتج للعمالة في القطاع الرسمي، وتشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الائتمانات الصغيرة، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية والحد الأدنى للمعاشات، وتعزيز الأمن الاجتماعي. وتسعى الحكومة بتنفيذ البرنامج إلى مكافحة الفقر والبطالة من خلال برنامج يشمل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

وتشمل برامج العمالة الإقليمية مجموعات تعريف قطاعية تعمل يدا بيد مع نقابات العمال وأصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية. وتستهدف هذه البرامج الحد من الفقر وخفض نسبة البطالة وضمن وضع سياسة عمل نشطة وتوجيه المساعدة الاجتماعية نحو المواطنين الفقراء غير القادرين على العمل والمجموعات الضعيفة من السكان لحمايتهم من البطالة ولضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ويطالب البرنامج بأن تصل مخصصات ميزانية

الالتزامات العشرة المعتمدة في مؤتمر القمة تمثل مستقبلا بعيد المنال بالنسبة للبوسنة والهرسك.

واليوم، بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر قمة كوبنهاغن، وعندما نحلل النتائج المحققة والتقدم المحرز، نرى أن البوسنة والهرسك نالت السلام التي كانت تواقه إليه، وأن الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن، لا سيما الالتزامات المتعلقة بالمسائل الوطنية، تقود الحياة اليومية في البوسنة والهرسك بشكل متزايد نحو التنمية المستدامة. وللأسف، فإن الطريق نحو التنفيذ الكامل للالتزامات المذكورة لا يزال محفوظا بعقبات حمة.

إن سلطات البوسنة والهرسك تدرك الأمر الذي أخذ يصبح أكثر وضوحا اليوم، وهو أن الاندماج الدولي، في عملية العولمة، هو السبيل الممكن الوحيد لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي يجب أن تقوم بشكل شبه كلي على أساس أنشطة علينا أن نضطلع بها على الصعيد الوطني، ولكن ينبغي أن تدعمها المؤسسات الدولية الرئيسية والبلدان المتقدمة النمو.

وخلال فترة ما بعد الحرب، يجري اتخاذ خطوات ملموسة بشأن تنفيذ أحكام إعلان كوبنهاغن، لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء أسس قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية للتنمية الاجتماعية. وتم سن عدد من النظم التشريعية في مجالات السياسة الاجتماعية والخدمة المدنية ومسائل العمل. وبُذلت جهود مكثفة للنهوض بالبرامج الاجتماعية وبرايمج العمل، وكذلك لتحديث العملية التعليمية.

ومع ذلك، نواجه حالة اقتصادية واجتماعية حادة جدا في واقعنا اليومي. الأسباب الكامنة وراء عدم كفاية الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وبطنه هي الحرب التي نشبت في البوسنة والهرسك، وما ترتب عليها من عواقب، وكذلك الحالة السياسية التي تظل غير مستقرة في المنطقة؛

وأصبح وسط آسيا، وبشكل خاص كازاخستان، ممرات عبور موثوقة للمخدرات من بلدان الشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا، ومن أماكن أخرى، إلى أوروبا الشرقية والغربية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء زيادة تعاطي الشباب للمخدرات. وفي إطار مشروع الأمم المتحدة لرسم خريطة مناطق زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة في كازاخستان، تحاول جمهوريتنا معرفة المراكز الرئيسية لزراعة محاصيل المخدرات. وهذا البرنامج هو السبيل الواقعي، فيما نرى، لتقييم عوامل الخطر وتحديد الأولويات في حملة مكافحة إساءة استعمال المخدرات، ومن ثم مكافحة البطالة والفقر. ولذا، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يكافح هذا البلاء بنشاط لأن فرادى الدول والمنظمات الدولية لا يمكنها حل هذه المشكلة وحدها.

ونود في الختام الإشارة إلى أن كازاخستان على استعداد لبذل كل الجهود لتحسين مستويات المعيشة، والمشاركة في صياغة المبادرات وضمن تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن. وفي فجر الألفية الثالثة، وإدراكا منا لمسؤوليتنا عن الأجيال المقبلة، فإننا ملتزمون بمسارنا نحو التنمية الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية. ونناشد جميع الشعوب، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، ونناشد المجتمع الدولي الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في بناء عالم يتسم بمزيد من العدل والإنصاف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نودزائم ريسيكا الوزير المساعد للشؤون المدنية والاتصالات في البوسنة والهرسك.

السيد ريسيكا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): عندما عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، كانت البوسنة والهرسك تعاني من تدمير الحرب الهائل. وكانت

وعلى الرغم من أن معدل العمالة كان يميل إلى الارتفاع على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن قطاع العمل عانى من صدمة كبيرة لدى تسريح نحو ٣٠٠ ٠٠٠ محارب سابق في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب، وكذلك بسبب الأنشطة الواسعة الراهنة الرامية إلى تخفيض القوات العسكرية في البوسنة والهرسك.

ومما يزيد من تعقيد الحالة الاجتماعية التي وصفتها أن عددا كبيرا من الأسرى في البوسنة والهرسك قتل عائلوهم، وتحتاج إلى من ينهض بأعبائها، على غرار عدد كبير من ضحايا الحرب المعوقين والمدنيين.

وثمة آثار سلبية عميقة على الحالة الاجتماعية في البوسنة والهرسك تنجم عن ظروف صناديق المعاشات التقاعدية والأشخاص المعوقين في البلد. فالواقع أن هذه الصناديق أفرغت عشية الحرب وخلالها، ولم يوضع أساس مالي لإعادة تغذيتها، وقد دمرت أو نُزعت ملكية الأصول، التي كان من الممكن استخدامها لتغذية الصناديق تلك.

وعملا على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في البوسنة والهرسك، تحت إشراف المجتمع الدولي، الممثل في عدة مؤسسات دولية موجودة في البلد، تحت قيادة مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وكذلك بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى بلدي، سنت تشريعات لتغطية مسائل الملكية الأساسية ذات الصلة باستعادة اللاجئين والمشردين أملاكهم. ويجري بذل جهود هائلة لدعم صناديق المعاشات التقاعدية، تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يجري تنسيق جميع النظم مع نظم الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، الذي تود البوسنة والهرسك أن تنضم إليه في المستقبل القريب.

وبسبب عملية الخصخصة الجارية، التي بدأت في الواقع للتو - فإن الاستثمار في اقتصاد البوسنة والهرسك قد

وانتقال الاقتصاد الكلي للبلد من النظام الاشتراكي السابق إلى اقتصاد السوق؛ وعملية الخصخصة.

ولا تزال آثار الحرب التي استمرت أربع سنوات، وما نجم عنها من تدمير هائل، شديدة الوطأة على الاقتصاد والبنية الأساسية على السواء، لا سيما على البنية الأساسية الاجتماعية. ولعل الكارثة الكبرى للبوسنة والهرسك هي أن أكثر من نصف سكانها في فترة ما قبل الحرب أصبحوا لاجئين ومشردين، ولا يزال معظمهم ينتظر العودة. وقد عاد نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشردين إلى البوسنة والهرسك، لكن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أصل هذا العدد ما زالوا ينتظرون العودة إلى ديارهم. ومنتظر نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في الخارج العودة دون تسوية حالتهم في البلدان التي يمكنهم فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن نحو ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد داخل البوسنة والهرسك ينتظرون العودة إلى ديارهم. وهذه مشكلة جد خطيرة - لا من الناحية السياسية فحسب، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية - ليس بوسع البوسنة والهرسك أن تحلها بمفردها. وهذه الأرقام مرتفعة للغاية نظرا لأن مجموع سكان البلد يبلغ ٤,٥ مليون نسمة فقط.

ونتيجة للتدمير الهائل الذي تسببت فيه الحرب، والتحول الاقتصادي للبلد، وعملية الخصخصة، فإن العامل الذي أدى بأكبر درجة إلى إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو حالة العمالة. فمؤشرات البطالة تبين أن عدد العاطلين في البوسنة والهرسك اليوم يزيد على ما كان عليه في العام السابق للحرب، عام ١٩٩١، بمرتين ونصف المرة. وإذا ما ترجمنا هذا إلى أرقام، فإن هناك نحو ٧٥٠ ٠٠٠ شخص يبحثون عن عمل. وتزداد المشكلة تعقيدا عندما نجد أن عدد الموظفين قد انخفض قياسا بفترة ما قبل الحرب.

الصراعات وبالأزمات الإنسانية الخاصة. فالبوسنة والهرسك ما زال فيها مئات الآلاف من اللاجئين الذين ينتظرون العودة لديارهم وإعادة بناء البنية الأساسية. ولذا ينبغي تهيئة الظروف لعودتهم بشكل مستدام. وفي الوقت ذاته، تعمل البوسنة والهرسك، بوصفها عضواً في المجتمع الدولي، على الوفاء بشكل منتظم بالتزاماتها الدولية المتعلقة بمسألة توفير اللجوء المؤقت للمشردين. وقد قبلت البوسنة والهرسك نحو ٦٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نتيجة للصراع في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وباستثناء المعونة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لم تتلق البوسنة والهرسك دعماً يذكر مقابل ما قدمته من الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم لهؤلاء الـ ٦٠ ٠٠٠ لاجئ. ولذا، فمن الضروري تقاسم الأعباء بشكل متساو بين البلدان التي تواجه هذه الحالة، ووضع برامج لتقديم معونة محددة.

وتبذل البوسنة والهرسك الجهود لضمان شفافية الإدارة، وتعزيز مكافحة الفساد، وإرساء سيادة القانون بشكل كامل. وترى البوسنة والهرسك أن المبادرة المتخذة مؤخراً تتيح الفرصة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال عقد معاهدة الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا التي تستهدف تهيئة بيئة آمنة للتنمية المتبادلة والتعاون بين بلدان المنطقة. ونحن ننتظر دعماً كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بلدان الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذا المشروع الهام جداً.

إن وجود المجتمع الدولي وقوات عسكرية دولية في البوسنة والهرسك يظل ضرورة بهدف تنفيذ اتفاق دايتون، وإنشاء مجتمع مفتوح ديمقراطي متعدد الطوائف يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، مجتمع تتاح فيه فرص متساوية بغض النظر عن الجنسية أو الديانة أو الانتماء السياسي. فلنعمل على جعل البوسنة والهرسك الجديدة بلداً تتاح فيه

تباطأ. وللأسف، فقد تدهورت الحالة الاجتماعية في البوسنة والهرسك بسبب الديون الخارجية للبلد. وتحاول البوسنة والهرسك في الواقع الوفاء بالتزاماتها بسداد دفعات منتظمة من ديونها الخارجية حتى يتسنى لها أن تطلب في الوقت ذاته تمويلاً جديداً لازماً لتحقيق استدامة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية.

وعقدت اتفاقات بشأن سداد الديون وإعادة جدولتها مع البنك الدولي وأمناء نادي لندن ونادي باريس. بيد أن الآثار السلبية للخدمة المنتظمة للديون الخارجية تبلغ من الثقل أن المبالغ السنوية المكرسة لسداد الديون تتجاوز المبالغ المالية المخصصة للتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والعمالة في البوسنة والهرسك. وتمر البوسنة والهرسك بمرحلة برامج التكيف الهيكلي والترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي. ومن الضروري الحصول على شروط مقبولة من صندوق النقد الدولي ومن المؤسسات المالية الدولية الأخرى في مرحلة الانتقال، مما سيخفف، على الأقل جزئياً، من حدة الاقطاعات الحتمية في المخصصات المالية للرعاية الاجتماعية والتعليم.

وتؤيد البوسنة والهرسك الرأي المناهض بضرورة إيجاد مفهوم جديد لإعادة جدولة الديون، وتخفيف حدة شروط الائتمان، بل وشطب الديون إن أمكن، بالنسبة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وبشكل خاص البلدان الخارجة من حرب والتي تواجه أزمات إنسانية واسعة النطاق، سواء كان داخلياً أو على صعيد المنطقة.

إن البوسنة والهرسك تدعو الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية، والدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى إيلاء اهتمام خاص لمسألة تبني استراتيجيات خاصة، بل وتقاسم الأعباء وتقديم دعم مادي مباشر، للبلدان المتأثرة بشكل مباشر بحالات ما بعد

ثمة مثال جيد على هذه الشراكة هو المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتؤيد استراليا هذه المبادرة بقوة. وإضافة إلى الإسهامات المتعددة الأطراف القائمة، أعلنت الحكومة الاسترالية في نيسان/أبريل أنها ستسقط ١٠٠ في المائة من الديون بشكل ثنائي للبلدان التي تفي بشروط تخفيف الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفي السنوات الخمس المنقضية منذ مؤتمر القمة العالمي اضطلعت استراليا بشكل جدي بمهمتها في ترجمة التزامات كوبنهاغن إلى إجراءات دولية ومحلية. واستراليا من البلدان الرئيسية المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما وراءها. والمساعدات التي تقدمها للتعليم والتدريب، والبرامج الصحية والسكانية، والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وللحكومات والمجتمع المدني، قد زادت إلى أكثر من الضعف بالقيمة المطلقة في العقد الماضي، وتقدر حاليا بنحو ٤٠ في المائة من مجموع نفقات برنامج المساعدة.

وترى استراليا أن الحكم الرشيد شرط أساسي للتنمية المستدامة، وحجر الزاوية في الشراكات الوطنية والدولية الفعالة لتحقيق أهداف كوبنهاغن. فمتى وجد الفساد، وسوء مراقبة الأموال العامة، وغياب الخضوع للمحاسبة والشفافية، وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن التنمية تعاني من ذلك حتما. كما أن ذلك يقوض جهود المساعدة الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

استراليا من الدول النشيطة في التشجيع على الحكم الرشيد. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ستنفق استراليا نحو ٢٤٥ مليون دولار لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين نظمها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والرقابية. وخلال الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان، قدم تحالف من بلدان

فرص متساوية لجميع المواطنين. ولتكن المعرفة والقدرة العاملين السائدين. وإنشاء البوسنة والمهرسك على نمط حديث وديمقراطي، مع تبني سياسة اجتماعية مدروسة، واقتصاد حديث ومستدام، سيمثل إسهامنا في السياسة العالمية وفي السلام والتقدم الاجتماعيين في العالم. وأنا أحث الأعضاء على مساعدتنا في تلك المساعي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة رئيس وفد استراليا، السيد ليز لك.

السيد لك (استراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب

الحكومة الاسترالية بالفرصة التي تتيحها هذه الدورة الاستثنائية للحكومات لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، ولإعداد استراتيجيات للأعمال المقبلة. وأهداف كوبنهاغن لا يمكن أن تحققها دول بمفردها. فالجتمتع الدولي، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية، والسلطات المحلية، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والأفراد، يمكنهم جميعا الإسهام بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وترى الحكومة الاسترالية أن الهدف الأساسي لهذه الدورة هو إيجاد ودعم إطار لإقامة شراكة عاملة بين جميع تلك المستويات، تعترف بالحقوق والمسؤوليات. وثمة عدد من المجالات تتسم فيها هذه الشراكة بأهمية حيوية، وليس من المجالات ما يحتاج إلى الشراكة أكثر من مجال إدارة عملية العولمة. وكما قال الأمين العام، فإذا أردنا أن نستفيد من فوائد العولمة وتجنب مآلها، فعلينا أن نتعلم أن نحكم بشكل أفضل، وأن نحكم بشكل أفضل معا. وإقامة شراكات بين البلدان والمؤسسات المالية الدولية أمر ضروري لوضع استراتيجيات لإدارة التغيير ولضمان تفهم فوائد العولمة، ولضمان تعميم تلك الفوائد على أوسع نطاق ممكن.

كان عليه قبل عقد، كما جعلت الحكومة الاسترالية من العدالة في التعليم بالنسبة للسكان الاستراليين الأصليين أولوية وطنية أساسية.

ونهج السياسة العامة للحكومة إزاء التنمية الاجتماعية يعترف أيضا بأهمية وجود أسر ومجتمعات محلية قوية: فهي توفر نظم الدعم الاجتماعي الأكثر فعالية، كما أنها تتسم بأهمية حيوية في المحافظة على مجتمع قوامه التماسك والحنان. وهناك استراتيجيات محددة لدعم المجتمعات الريفية والمجتمعات النائية وللتقليل من المساوئ الخاصة التي تعاني منها تلك المجتمعات.

وترى الحكومة الاسترالية أيضا أن الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحققها إجراءات الحكومة وحدها. فنحن ندرك ونقدر الإسهام الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني والمجتمع المحلي في استنباط حلول ابتكارية وفعالة لمشاكل التنمية الاجتماعية. وقد سعت الحكومة إلى إقامة تحالف اجتماعي أو شراكة اجتماعية لجمع خبرات ورؤى مجموعة من المنظمات - الكنائس، والمنظمات الطوعية، وجميع مستويات الحكومة - لوضع وتنفيذ سياسة اجتماعية. كما أننا نسعى بنشاط إلى تعزيز قدرة مؤسساتنا والمجتمعات المحلية وقطاع الأعمال والأفراد على دعم التنمية الاجتماعية.

وتشجع الحكومة الأعمال الخيرية الفردية التي يمكن بموجبها للأشخاص الذين استفادوا من فرص المجتمع أن يسهموا بالوسائل العملية في مساعدة الأقل حظا. وقد أنشئ مجلس رفيع المستوى للمؤسسات المشتركة والخيرية برئاسة رئيس الوزراء لمتابعة هذه المسألة، والتشجيع على الوساطة بين القطاعات المشتركة والخيرية.

وتسعى الحكومة إلى زيادة تطوير مبدأ الالتزام المتبادل في إصلاح الرفاه الذي يلتزم بموجبه المستفيدون من

من عدة أقاليم، من بينها استراليا، مشروع قرار بشأن دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان. وقد اعترف مشروع القرار هذا، الذي اعتمد دون تصويت، بأهمية البيئة الوطنية والدولية المفضية إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان، واعترف أيضا في هذا السياق بضرورة تعزيز النهج التشاركية إزاء التعاون الإنمائي الدولي.

استراليا مجتمع ملتزم بمبدأ الإنصاف للجميع. وترمي السياسات الحكومية إلى إنشاء مجتمع يشيد بالتنوع، وتتسم فيه المجتمعات المحلية بالترابط والاعتماد على الذات، ويتم فيه تعزيز الأسر، وتتاح فيه الفرص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العجز.

وقد وضعت الحكومة الاسترالية مجموعة من السياسات الوطنية المتسقة مع أهداف التنمية الاجتماعية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي. ونحن ملتزمون بالقضاء على الفقر في استراليا بتهيئة وصون بيئة للسياسات تتيح تعزيز النمو الاقتصادي ونمو العمالة، بما في ذلك مساعدة العاطلين على الدخول من جديد في العمل والاندماج في مجتمعاتهم المحلية. كما تكفل التحسينات في هيكل وتنفيذ برامج دعم الدخل إقامة شبكة ضمان اجتماعي كافية للأشخاص المعرضين للفقر.

هذا، وقد أعدت الحكومة الاسترالية مجموعة من السياسات المصممة خصيصا لمساعدة الأسر منخفضة الدخل، والشباب، والنساء، والسكان الأصليين الاستراليين، وسكان جزر مضيق تورس والسكان الآتين من مناطق غير متكلمة بالانكليزية، والمعوقين، للحصول على عمل والاحتفاظ به. ولاستراليا تاريخ طويل في ضمان انتفاع جميع الاستراليين بالرعاية الصحية الأولية والتعليم بشكل شامل وعادل. وبلغ الإسهام الحكومي في الرعاية الصحية الأولية للسكان الأصليين الاستراليين بشكل خاص أربعة أمثال ما

السنوات الأخيرة، إدراكا منها لمسؤوليتها الاجتماعية، والتزاما بالدستور، بسن سلسلة من القوانين الرامية إلى حماية أشد الفئات ضعفا في المجتمع. وتشمل تلك القوانين، على سبيل المثال، قانون منع العنف المنزلي، ومدونة الطفولة والمراهقة، وقانون إنشاء المعهد الوطني للمرأة على مستوى أمانة الدولة، والقانون المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقانون الموافق عليه مؤخرا بشأن تكافؤ الفرص. وتندرج هذه القوانين في إطار الالتزام الذي تعهدنا به في الدائم، وتستهدف الإفضاء إلى إنشاء آليات وهياكل تكفل العدالة الاجتماعية في بلدنا.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها هندوراس، فإنها تعاني من عواقب العولمة وآثارها السلبية التي تشكل، إلى جانب الديون الخارجية، عقبة كأداء تحول دون إحراز تقدم نحو الأهداف التي حددها الحكومة في القطاع الاجتماعي. ويعيش معظم الشعب في ربة فقر، ويكافحون بشكل يومي إلى جانب الحكومة للقضاء على الأسباب الهيكلية للفقر الذي تعيش في كنفه نصف الأسر، وفقا لإحصاءات المؤسسات المالية الدولية.

وإضافة إلى الحالة الاقتصادية الخطيرة بالفعل في بلدنا، والناجمة عن الديون الخارجية وتدابير التكيف الهيكلي، فإن دولتنا - التي تفي بشكل مرض، عن طريق جهود مضمّنة، بالاحتياجات الأساسية للسكان - كان عليها أيضا أن تتحمل الآثار المدمرة للظاهرة الطبيعية التي يعرفها الجميع هنا باسم إعصار ميتش، والذي يعلم العالم كله ما خلفه في البلد من موت ودمار. وحتى الآن، لم تتمكن تماما من إصلاح الأضرار التي تسبب فيها لشبكة الطرق.

ولهذا السبب أيد وفدي في كانون الثاني/يناير من هذا العام اعتماد الجمعية العامة القرار رقم ٢٠٢/٥٤،

الدعم الحكومي برد بعض ما استفادوا به إلى المجتمع المحلي. وتتعلق هذه المبادرة بإقامة شراكات بين الحكومة والأطراف المعنية الأخرى التي تعترف بالحقوق والمسؤوليات، وتوفر بيئة تفضي إلى التحسن الاقتصادي.

ويجدو استراليا وصيد الأمل بأن تنشئ هذه الدورة الاستثنائية إطارا دائما لشراكة عاملة بين جميع مستويات المجتمع الدولي لمواصلة تنفيذ التزامات إعلان كوبنهاغن.

الرئيسية بالنياية (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس وفد هندوراس، السيد ماركو أنطونيو سوازو.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): اسمحي لي، سيدي، أن أضم صوتي للذين تكلموا قبلي في تقديم الشكر لك. كما أود أن أهنيئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية الاجتماعية.

يشرفني أن أحاطب الجمعية نيابة عن شعب هندوراس وحكومته، برئاسة السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاروس. وأود أن أقدم الشكر، نيابة عنه، لشعب سويسرا وحكومته على كرم ضيافتهم في استضافة هذه الدورة.

إن مختلف مواضيع التنمية الاجتماعية التي تتناولها هذه الدورة تتسم بأهمية دائمة بالنسبة لبلدي. إن بلدي بلد نام يتأثر بالظواهر الطبيعية، وبالأثر السلبي للعولمة، وبوزن الديون الخارجية الساحق. وسنقوم في الأيام القليلة القادمة بتقييم التطورات والإنجازات المحققة حتى تاريخه فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن قبل خمس سنوات.

إن دستور هندوراس يكفل الحق في الحرية والرعاية الصحية والتعليم بغض النظر عن العرق والجنس والديانة والحالة الاجتماعية. وقد قامت حكومة هندوراس في

الخدمات الأساسية لجميع المواطنين الهندوراسيين، وتلبية احتياجاتهم.

على الرغم من أن حكومتنا لم تحقق أهداف الدائم بشكل كامل، فإن الالتزامات التي تعهدنا بها كانت بمثابة أساس للأنشطة التي نفذناها. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أننا لا نملك جميعاً نفس القدر من الموارد المالية، ولا نفس المستويات من التنمية. ومن ثم، فليس من المتصور أن نتوقع أن نحقق جميع البلدان هذه الأهداف بنفس الدرجة.

أخيراً، نرى أن المطلوب في المقام الأول من المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بشكل خاص، هو تلبية الالتزامات التي سنتعهد بها في هذه الدورة. وينبغي أن تتجلى هذه التلبية، على وجه الخصوص، في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك أيضاً حاجة لا تنفك تتزايد لإجراء تغييرات في المؤسسات المالية الدولية، إذ يجب إعطاؤها وجهاً إنسانياً.

وإذا كنا نرى أن أسوأ أشكال الغبن هو التفاوت الاقتصادي الذي يحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، فالأمر يرجع إذن للذين يملكون لمساعدة الذين لا يملكون. وهذا هو ما يجب عمله إذا أردنا تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية في هذه الألفية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأمين الدائم لوزارة التنمية البشرية والمرأة والمجتمع المدني في بليز، السيد كارلوس سانتوس.

السيد سانتوس (بليز) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم للجمعية العامة الشكر، نيابة عن حكومة بليز وشعبها، ونيابة عن وزير التنمية البشرية والمرأة والمجتمع المدني، لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين.

ويود وفدي أن يخص بالشكر حكومة سويسرا وشعبها على كرم ضيافتهم وسهرهم على راحتنا.

المعنون “تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية”. ويرحب هذا القرار بالمبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويكرر النداء الموجه للبلدان الصناعية التي لم تسهم بعد في مرفق التكيف الهيكلي المعزز، الذي يطلق عليه حالياً مرفق تقليل الفقر والنمو، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن ارتياحه للقرار الذي اتخذته البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس فيما يتعلق بديون البلدان المتأثرة بالإعصار ميتش، وشدد من جديد على ضرورة تحقيق الوعود بتخفيض عبء الديون في أقرب إطار زمني ممكن حتى يتسنى للبلدان تحرير الموارد اللازمة لجهود التعمير.

وتود حكومتنا أن تكرر التزامها الراسخ بإحراز تقدم في تنفيذ مشاريع القطاع الاجتماعي لتحقيق الفائدة لمواطنيها. ولهذا الغاية، أنشأت حكومة هندوراس صناديق وأعدت برامج ومشاريع في قطاعات الإسكان والصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة حوافز للأسر، بما في ذلك تقديم مساعدة مالية للتشجيع على زيادة الالتحاق بالمدارس الحكومية في جميع أنحاء البلد. ومن بين البرامج والمشاريع والصناديق، يتسم صندوق الاستثمار الاجتماعي الهندوراسي، والصندوق الهندوراسي للإنتاجية والإسكان والصندوق الاجتماعي للإسكان بأهمية خاصة. وتشمل البرامج برنامج إعانة الأسرة، والبرنامج الإنمائي الشامل للمرأة، ومشروع التعليم المجتمعي الهندوراسي. وأنشأ المؤتمر الوطني في هندوراس، بدوره، مكتباً للتخطيط الاجتماعي ونظاماً لنشر المعلومات للجمهور بشأن جميع قوانين القطاع الاجتماعي التي اتخذها الكونغرس. وإقامة هذه المؤسسات، إلى جانب القوانين التي سبق أن ذكرتها، تمثل الإجراءات المحددة التي اتخذتها حكومة هندوراس حتى الآن. وتعطي أيضاً دليلاً على اعتزام حكومتنا الوطيد توفير

الإعانات الحكومية. كما أنها تدعو إلى الإصلاح الصحي والتعليمي وإصلاح إدارة الأراضي وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي ومحو الأمية وبناء الديمقراطية والحكم المحلي. وإنني لأشعر بالفخر بأن أبلغكم بأن الحكومة لم تضيع وقتاً، فقد بدأت في تنفيذ بعض أنشطة الخطة، حتى بينما كانت الخطة لا تزال قيد الإعداد.

إننا بصدد تطوير الخطة الوطنية للتأمين الصحي لتعزيز الانتفاع بنظام الرعاية الصحية، وتحقيق المساواة في ذلك. كما سنقوم قريباً بشن حملة لمحو الأمية. واعتمدنا قانوناً لإعطاء مزيد من الاستقلال لهيئات الحكومة المحلية. ونقوم بتشييد المنازل. ونصون البيئة، ونقوم بتجريب مشاريع الإدارة المجتمعية المشتركة. وأصدرنا قانون حماية المرأة من الاستغلال. وجعلنا الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال أمراً إلزامياً. وعضدنا وزارة العمل حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات العاملين وترفع الحد الأدنى لأجور الوظائف التي تسود فيها النساء. أجل، إن بليز تشق الطريق في منطقتنا في ميدان الجنسين.

إن ما ذكرته أعلاه لا يمثل سوى بعض ما نقوم به للقضاء على الفقر. ويجري التصدي أيضاً لمسائل أخرى أكثر إثارة للجدل، مثل ممارسة طرد الفتيات الحوامل من المدرسة، وفصل المدرسات الحوامل غير المتزوجات. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة وطنية معنية بالإيدز أنيطت بها مهمة الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بليز.

وتظل هناك ثلاث مسائل عالقة. المسألة الأولى هي ضرورة جعل تخطيط الاقتصاد الكلي يتماشى بشكل أكبر مع التدابير الجملة في خطة الفقر. والمسألة الثانية هي فهم ظاهرة تأنيث الفقر والتصدي لها. والمسألة الثالثة هي إعداد

ترى حكومة بليز أن العدالة الاجتماعية أهم عناصر التنمية المستدامة، وقد عملت منذ اجتماع كوبنهاغن بنشاط لوضع السياسات والآليات اللازمة لتجسيد هذا النهج الإنمائي الجديد.

ونحن في طريقنا إلى إرساء تقليد للعمل والتعاون بين الوكالات الحكومية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لضمان استفادة الناس من التنمية، لا سيما النساء والأطفال والشباب والمسنون والفقراء والمحرومون. وهذا يوضح أن التنمية الاجتماعية أوليت الأولوية، وأن التنمية لا تعني فقط تحسين المؤشرات الاقتصادية التقليدية، وإنما أيضاً رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد الشعب.

لقد اضطلعت بليز بشكل جدي بالتزامها فركزت اهتمامها على مدى السنوات الخمس الماضية على ثلاث مسائل أساسية تناولها إعلان كوبنهاغن: الحد من الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. واسمحوا لي أن أتكلم بالتفصيل عن هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالحد من الفقر، استمرت بليز في تعزيز خطة التنمية الوطنية وأعدت استراتيجية وطنية وخطة عمل للقضاء على الفقر. وتوضح هذه الخطة بشكل متكامل مجموعة السياسات والأنشطة المقرر الاضطلاع بها للقضاء على الفقر. والعناصر الأساسية الستة التي تشكل هذه الخطة هي النمو الاقتصادي؛ والاستثمار في رأس المال البشري؛ والاستثمار في الخدمات الصحية وتقديم الرعاية الصحية؛ والإسكان والمأوى والمستوطنات البشرية؛ وهشاشة الأوضاع الاجتماعية وشبكات الضمان؛ وحماية البيئة وصونها.

هذه الخطة شاملة. فهي تركز على التمكين الاقتصادي للأفراد والمجتمعات المحلية عوضاً عن نظام

هذا الميدان إذا ما أردنا المحافظة على التزامنا بالحد من البطالة على المدين المتوسط والطويل.

وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي، حققت الجهود التي تبذلها بليز من أجل المهاجرين نجاحا نسبيا. وبليز إحدى الدول القليلة في العالم التي تفتخر بتعددية الثقافات والشعوب التي تعيش معا في سلام وهدوء ووثام. بيد أن هذا لم يأت بمحض الصدفة. فقد وضعت الحكومات المتتالية السياسات والبرامج والاستراتيجيات اللازمة التي يسرت هذه العملية. وعلى سبيل المثال، نفذت حكومة بليز منذ عام واحد فقط برنامج عفو أدى إلى تسوية الأوضاع القانونية للمشردين والمهاجرين بشكل غير قانوني. ويتبقى معالجة نحو ثلث الطلبات لاستكمال العملية، وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، كان قد منحت إقامات دائمة لنحو ٥٠٠٠ شخص.

وبينما بوسعنا أن نرفع رؤوسنا عالية على المسرح الدولي لأننا لا نزال بلد مأوى لأشقائنا وشقيقاتنا الأقل حظا في أمريكا الوسطى، فإننا نظل نبذل الجهود لدمج المهاجرين الذين وفدوا إلينا مؤخرا من جنوب شرقي آسيا. وقد تبين أن هذه المهمة أصعب مما كنا نتوقع، وأنها ستتطلب مزيدا من المشاركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك من المهاجرين ذاتهم.

إن مسألة الاندماج الاجتماعي تشمل أيضا تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني، والنهوض بالحكم على المستوى المحلي. وبعض العناصر الرئيسية في استراتيجية بليز الوطنية لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني ودعم آليات الحكومة المحلية تشمل التدريب بشكل منهجي للمشاركين والمشاركات في آليات الحكم على المستوى المحلي؛ وحشد وتمكين المنظمات المجتمعية لتحديد المسائل الاجتماعية والاقتصادية المحلية الهامة لها، ولاتخاذ إجراء بشأنها؛ وإنشاء وزارة للمجتمع المدني في كانون الثاني/يناير

مؤشرات يمكن قياسها لرصد وتقييم تنفيذ الخطة بشكل فعال.

إن حكومة بليز مصممة في التزامها بالقضاء على الفقر، وتظل مقتنعة بأن مؤشر تقدم البلد ليس مجرد إعطاء المزيد لأصحاب الثروات، ولكن توفير الفرص الكافية للذين ليس لديهم سوى القليل.

أما فيما يتعلق بتوسيع نطاق العمالة المنتجة، فهذا المجال هو أحد المجالات ذات الأولوية العليا بالنسبة لحكومة بليز. وتعهدت الحكومة في بلاغها الحزبي بخلق ١٥٠٠٠ وظيفة جديدة خلال ولايتها من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣. وتتصدى الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر، والاستراتيجية الاقتصادية متوسطة الأجل لهذه المسألة بشكل مفصل تماما. وتشمل بعض البرامج الرئيسية لحكومة بليز التشجيع على المهن الحرة للأسر الفقيرة من خلال الوصول إلى الائتمانات والتدريب على إنشاء المؤسسات الصغيرة؛ ودعم أو تطوير برامج لزيادة قدرات الشباب والشابات على الدخول في سوق العمل؛ وتنفيذ سياسة وطنية للسياحة تركز على السياحة البيئية، وتكفل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بليز في هذا القطاع، بما في ذلك مرافق السياحة البيئية على مستوى المجتمع المحلي، والمملوكة لهم.

لقد كان الهدف من التزامنا في كوبنهاغن فيما يتعلق بمسألة العمالة المنتجة تحسين نوعية فرص العمل وزيادة عددها في بليز. والبيانات التي جمعها المكتب الإحصائي المركزي التابع لوزارة المالية تبين أن معدل البطالة ينخفض بشكل بطيء، وفي عام ١٩٩٩ بلغ ١٢,٨ في المائة. بيد أن توزيع هذه الأرقام حسب الجنس والسن يوضح أن فئات المجتمع التي تعاني بأكبر درجة من البطالة تظل النساء والشباب والشابات. ومن ثم، لا يزال يتعين عمل الكثير في

الصدد عن تقديرها وشكرها الخالصين لشركائنا من الأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم دعم ومساعدة قيمين للجهود التي نبذلها. وعلى ذلك، وعلى أكثر منه، نعرب لهم عن امتناننا.

إن حكومة بليز تلتزم التزاما راسخا بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، وستواصل مساعيها لتنفيذها. بيد أننا سنحتاج في تنفيذ هذه التعهدات إلى الدعم الكامل من جميع شركائنا في التنمية.

وللأسف، فإن بليز، شأنها شأن معظم البلدان النامية في منطقتنا، تواجه آثار العولمة. إننا ندرك ضرورة الاضطلاع سريعا وبشكل ابتكاري بإجراءات القضاء على الفقر إذا ما أردنا درء الأزمات التي يمكن أن تجلبها إلينا العولمة. و"اليد الخفية" التي تحكم السياسات الاقتصادية العالمية تبدو هي ذاتها اليد التي تنشر الفقر وعدم الاستقرار في بلدان مثل بلدنا. فعندما تُحرم من حصص الموز، فإن هذا يولد الفقر بين شعبنا؛ وعندما لا نستطيع حماية مزارعنا أو قطاع الأعمال الصغيرة، فإن أثر ذلك هو نقيض التنمية الاجتماعية؛ وعندما نضطر إلى بيع موادنا الخام بأسعار أقل من أسعار الإنتاج، واستيراد منتجات بأسعار باهظة، فإننا نزيد من حدة الحنة المؤسفة لشعبنا. إن ما نقوله هو إن العولمة وتحرير التجارة بينما تستمران في إظهار وجوههما البشعة، فإن من واجب جميع من في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية الاجتماعية ضمان أن يكون لهاتين الظاهرتين وجه إنساني واضح أيضا. فشعوبنا لا تستحق أقل من هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمديرة العامة لإدارة الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والرفاه الإنساني في إريتريا، السيدة هيوت زيمكائيل.

٢٠٠٠؛ واتخاذ قرار بوضع خطة وطنية للتنمية البشرية في بليز.

وجدير بالذكر أن معظم الإصلاحات التي تقترحها حاليا لجنة الإصلاح السياسي التي عينتها حكومة بليز، التي أصدرت مؤخرا توصياتها عقب إجراء مشاورات على نطاق البلد، تميل إلى نزع السلطة من الوزارات والبيروقراطيات وإعطائها للشعب بشكل مباشر. وفيما أرى، عبر خطاب الألفية لرئيس وزرائنا، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عن هذا المفهوم خير تعبير حينما قال:

"إن ما نتكلم عنه هنا هو تمكين المجتمع المدني: وهو انتظام الشعب في هيئات غير حكومية تعمل يدا في يد مع الحكومة لتحقيق الفائدة للشعب".

واستطرد رئيس الوزراء قائلا:

"ثمة مسألة مركزية للقضاء على الفقر هي تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وعمليات اتخاذ القرار استنادا إلى شراكات بين الحكومة المركزية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية، مثل مجالس المدن ومجالس القرى، وغير ذلك من الهيئات الاجتماعية".

ختاما، وبينما تم تحقيق مكاسب هامة في مكافحة الفقر، فإننا لم نبلغ بعد المكانة التي ننشدها أو التي ينبغي لنا أن نكون فيها. وليس لأي بلد أو أي زعيم أو أي فرد أن يشعر بالارتياح ما دام جزء كبير من شعبنا يذهب إلى مضجعه جائعا، أو لا يجد عملا ملائما، أو لا يشارك بشكل عادل في عملية التنمية. لكن مهمة القضاء على الفقر، وضمان الاندماج الاجتماعي، وتوسيع نطاق فرص العمل تتطلب تعاون ومشاركة جميع الأطراف المعنية في المجتمع، بما في ذلك الشركاء الإنمائيون الدوليون. وتعرب بليز في هذا

وتمت صياغة سياسات كلية وقطاعية لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة. وتستهدف هذه السياسات تحقيق مبادئ أساسية تشمل المحافظة على الوحدة الوطنية، وتجديد المشاركة النشيطة للشعب، والاعتراف بالدور الحاسم للعامل البشري في العمل على انتشار العدالة الاجتماعية والدينامية الداخلية والحكم الفعال. وعلى الرغم من أن مستوى التنمية الاجتماعية في إريتريا يظل منخفضا نسبيا اليوم، فإنه تم تحقيق الكثير في قطاع التعليم، لا سيما في بناء المرافق المدرسية وجعل التعليم متاحا للأطفال بلغتهم الأم، وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس حاليا نحو ٥٢ في المائة من جميع الأطفال في سن الدراسة. ويصح هذا أيضا على قطاع الصحة. والقطاعات الأخرى، لا سيما البنية الأساسية، بما في ذلك إنشاء الطرق والاتصالات، بلغت المعايير الدنيا من حيث توفير الخدمات اللازمة للانطلاق الاقتصادي. وتلاحظ هذه التحسينات بأكبر درجة في الريف.

ويحظى القطاع الخاص بالتركيز. فقد أسفرت برامج إعادة الدمج وإعادة التأهيل الموجهة للمجموعات المحرومة، والتي نفذت حتى الآن، عن نتائج هائلة. والواقع أن جميع الإنجازات المحققة هامة من الناحية الكمية، وقد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز التغيير الإيجابي في نوعية الحياة ومواقف الشعب الإريتري.

بيد أنه ينبغي اعتبار التقدم المحرز حتى الآن مجرد البداية. فإننا ندرك تماما أن هناك تحديات كثيرة أمامنا. وأن هذه التحديات هي التي تتصدى لها حكومة دولة إريتريا بما لديها من موارد محدودة.

وكنت أود أن أسهب في الحديث عن فرص التنمية التي يمكن تحقيقها في إريتريا. ولكن الحالة الراهنة في البلد تغمرها التهديدات الخارجية. ولذا، سمحوا لي أن أتحدث

السيدة زيمكائيل (إريتريا) (تكلمت بالانكليزية):
سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم نيابة عن وفدي على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة. واسمح لي أيضا بأن أقدم أطيب تمنيات حكومة بلدي للممثلين المجتمعين في هذه الدورة. ويشرف وفد بلدي ويسعدني في الواقع أن يحضر الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة لمناقشة تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة هذا.

عندما نشأت إريتريا كأحدث دولة أفريقية ذات سيادة في عام ١٩٩٣، فإنها ورثت مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة. ففقود من الاحتلال الأجنبي والإهمال والحرب أثرت على جميع فئات المجتمع الإريتري، وعلى جميع مستويات التنمية الوطنية. وكانت المعايير الاقتصادية والاجتماعية ومعايير البنية الأساسية، والمؤشرات الشائعة الأخرى لمستويات التنمية توحى بأنه ينبغي بناء الأمة ابتداء من الصفر. ورأت حكومة جمهورية إريتريا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتنمية قدرات الإنسان الإريتري. وتتوقف تنمية الموارد البشرية عمليا على التعليم والتدريب مع إيلاء الأولوية للتعليم.

ومنذ الاستقلال انصبت رؤية الحكومة لإريتريا الجديدة على إنشاء اقتصاد حديث موجه نحو السوق يقوم فيه القطاع الخاص بدور رائد. وهذا هدف مهمين للتنمية الوطنية. وتحقيقا لهذا الهدف، أعدت الحكومة خطة متكاملة للتنمية الوطنية تتمثل عناصرها الرئيسية في ما يلي: تنمية الموارد البشرية، مع اعتبار التعليم والصحة مدخلات أساسية؛ وتعزيز القطاع الخاص؛ وتطوير البنية الأساسية لإزالة الاختناقات الحرجة؛ وتطوير الصناعة والزراعة؛ وإصلاح البيئة وحمايتها؛ ووضع مخططات شاملة للأمن الوطني؛ وإعادة تأهيل المجموعات الضعيفة؛ وتعزيز مسائل المساواة بين الجنسين.

صمت المجتمع الدولي بشكل ظاهر في مواجهة هذه الجريمة الصريحة.

إن الصراعات تشكل عقبات كأداء في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام. وستظل الأهداف الطموحة وأهداف السياسات الموضحة في هذه الدورة الاستثنائية للهيئة العالمية مجرد ملاحظات مبتذلة بالنسبة لكثير من البلدان ما لم تصحبها تدابير محددة لاتخاذ إجراءات، وللتضامن الجماعي ضد الظلم، والحرب، والعدوان. ولذا، فأنا أناشد الوفود الحاضرة هنا أن تولي اهتماما خاصا في هذه الدورة لضمانات العدالة الاجتماعية، ومنع نشوب الصراعات وحلها بشكل سلمي.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة رئيس وفد منغوليا، السيد دانزانوروف بولدبتار.

السيد بولدبتار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): إن التقدم الهادئ للأسرة البشرية وللسبل عيشها الآمنة لم يعد من الممكن مواصلته في عالم يتخلله الفقر المدقع، وعبء الديون الخارجية، والفجوات التكنولوجية والاقتصادية المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، وانتشار الجوع وسوء التغذية، والعنف والتمييز، والمخدرات والأمراض المعدية. وإدراكا من المجتمع الدولي للحاجة الماسة إلى تناول هذه المشاكل بشكل كاف، فإنه يتصدى لها بجملة أمور منها عقد سلسلة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية وإعلان عقود الأمم المتحدة والسنوات الدولية بشأن مسائل اجتماعية وجماعات مستفيدة محددة، والاحتفال بها. وكان مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن أحد هذه المنتديات العالمية. وقد أوضح هذا المؤتمر أن التنمية الاجتماعية هي في الواقع مسألة ذات أهمية عالمية، ولذا، فإن تنفيذ قراراته

قليلًا عن هذه التهديدات نظرا لما لها من أثر سلبي هائل على الجهود التي نبذلها لتوفير فرص التنمية لشعبنا.

إن إحدى العقبات الرئيسية في طريق التنمية في إريتريا هي الحرب الدائرة مع دولة إثيوبيا المجاورة. لقد أدت الحرب الدائرة مع إثيوبيا، والتي اندلعت في عام ١٩٩٨، إلى تدمير وحشي للممتلكات. وقد دمرت القوات الإثيوبية الغازية البنية الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي بنيت على مدى الثمان سنوات الماضية في حرية وسلام. وعمدت القوات الإثيوبية إلى سلب الممتلكات الخاصة والعامة بشكل منهجي في جميع المناطق التي تحتلها، وحرقها وتدميرها بالمتفجرات. وإضافة إلى الوفيات الكثيرة بين المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال والمسنين، أدى الغزو الإثيوبي إلى تشريد نحو ١,٦ مليون شخص في إريتريا. وهذا العدد من المشردين، الذي يبلغ أكثر من ثلث سكان إريتريا، أكدته الآن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. والحقيقة أن غزو إثيوبيا أدى إلى أزمة إنسانية كبرى يجب أن تحوز على انتباه المجتمع الدولي.

ولزيادة الغبن الذي ارتكبه النظام الإثيوبي ضد الإريتريين، قام ذلك النظام بترحيل ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ إريتري وإثيوبي من أصل إريتري من إثيوبيا في ظل ظروف لا إنسانية تماما. وصدورت ممتلكاتهم جميعا، وتم تقسيم معظم الأسر.

وهذه مأساة مؤثرة جدا ارتكبتها النظم الإثيوبية في حق الشعب الإريتري للمرة الثانية، بعد عقد واحد من المرة الأولى. ولم تستهدف إثيوبيا هذه المرة بشكل متعمد الموارد البشرية في إريتريا فحسب، ولكن أيضا المكاسب الإنمائية التي حققتها إريتريا منذ استقلالها في عام ١٩٩٣. وهذه جريمة في الواقع. بيد أن الأمر المؤلم والذي لا مسوغ له هو

تلك التدابير، بدأ العمل بنظام استحقاقات البطالة ورسوم التعليم لإعادة تدريب عاطلين عن العمل في إطار شبكة الأمان. ويحدد البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر مهمة دعم الفئات الفقيرة في المجتمع، وتعزيز خدمات التعليم والخدمات الطبية، وإنشاء ودعم شبكة للرفاه الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للذين يعانون من الفقر المدقع.

واعتمدت حكومة منغوليا مؤخرا المرحلة الثانية من البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر، المعنونة البرنامج الوطني لدعم القدرة الأسرية على الكسب. ويرتبط هذا البرنامج الجديد ارتباطا وثيقا بمسائل الأسرة أو المسائل الأسرية. وبعبارة أخرى، سيشمل هذا البرنامج مشاكل جميع أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال والشباب والمعوقون والمسنون.

ووضع البلد على مدى السنوات العشر الماضية نظاما كاملا نسبيا لجمع البيانات عن مسائل العمالة والفقر. ونتيجة لذلك، أنشئ هيكل مؤسسي للإشراف على خدمات وأنشطة الرفاه الاجتماعي. وتوضح الدراسات الاستقصائية التي أجراها بصورة مشتركة المكتب الإحصائي الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، أنه على الرغم من زيادة القوى العاملة بسبب الزيادة السكانية المطردة، فإن معدل العمالة كان ينخفض، مما وُلد الفقر. وبلغ مؤشر زيادة الفقر في عام ١٩٩٥ نسبة ١٠,٩ في المائة، وبلغ في عام ١٩٩٨ نسبة ١١,٧ في المائة. ولذلك لا يزال الطريق طويلا.

وللتصدي للمشاكل الاجتماعية على نحو ملائم، تقوم حكومة منغوليا بحشد جميع الموارد والوسائل الممكنة، وتنفذ برامج ومشاريع مختلفة. ولهذه الأسباب، سيستمر

تتطلب اهتماما خاصا. والنتائج المتراكمة للمؤتمرات توفر أساسا قويا لتعزيز التعاون الإنمائي وتحديد الدور في هذا المجال.

وقد أعطي التعاون الإنمائي، بشكل صائب، أبعادا تركز على الشعوب، ومستدامة، وتراعي الفوارق بين الجنسين، واجتماعية. وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن موضوع "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة". ونلاحظ بارتياح تقرير الأمين العام الشامل، الذي يقدم لنا نظرة عامة واضحة على التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية، وعلى التحديات المقبلة. ونرى أن تحقيق أهداف كوبنهاغن ستتطلب اتخاذ إجراءات أكثر شمولا بكثير، وتوفير الإرادة السياسية والموارد المالية الكافية.

ومنغوليا، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى التي تمر بتغيرات أساسية، كانت تتصارع على مدى العشر سنوات الماضية مع تحديات الانتقال. وأدى تحرير التجارة والأسعار والخصخصة على نطاق واسع والتدابير الاقتصادية الأخرى إلى التعجيل على نحو جريء بإصلاحات السوق. ووضعت حكومة منغوليا في أعقاب مؤتمر قمة كوبنهاغن، في عام ١٩٩٥، برنامجا وطنيا يتألف من مرحلتين للحد من البطالة ويشمل الفترتين ١٩٩٦-٢٠٠٠ و ٢٠٠٠-٢٠١٠. ويجري تنفيذ هذا البرنامج بتعاون وثيق مع البرنامج الوطني لتخفيف وطأة الفقر وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة.

وقد شملت تدابير السياسة الأساسية الرامية إلى الحد من البطالة وتعزيز العمالة المنتجة جملة أمور منها بناء القدرة المؤسسية؛ وتحسين الإطار القانوني لعلاقات العمل؛ وتعزيز العمل الحر؛ وتعزيز التعاونيات؛ وحشد الموارد المحلية لإيجاد الوظائف؛ وبرامج التدريب وإعادة التدريب. وإلى جانب

القمة هذا. فقد أحاطتنا منذ وصولنا بكرم الضيافة التي أصبح مشتهرا بها هذا البلد.

إننا في البلدان النامية، نعلق أهمية كبيرة على هذا التجمع، الذي سيتيح الفرصة للوفود، فيما نأمل، لمناقشة واعتماد وثيقة ستحقق الكثير لتحسين نوعية الحياة لشعوبنا. وقبل خمس سنوات، اجتمع في كوبنهاغن أكبر حشد على الإطلاق من رؤساء الدول والحكومات، والتزموا بمبادئ معينة للتنمية الاجتماعية. والتزم زعماء العالم ضمن جملة أمور بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية من شأنها أن تمكن الشعوب من تحسين مستويات المعيشة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فُرض على الحكومات الوطنية أن توفر إطارا قانونيا مستقرا، وفقا لدستور كل منها واتساقا مع القانون الدولي والالتزامات الدولية، يشمل ويعزز المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء؛ والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون؛ والتوصل إلى أعمال العدالة؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز؛ وشفافية الحكم والإدارة وقابليتهما للمساءلة؛ والتشجيع على إقامة شراكات مع هيئات حرة وتمثيلية للمجتمع المدني.

وتعهدت الحكومات الوطنية أيضا بالتصدي بشكل جماعي للأسباب الكامنة وراء الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع شعوبنا. وتشمل الالتزامات الأخرى المتعهد بها في كوبنهاغن تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة التي من شأنها أن تساعد الناس على تحقيق التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر في غضون تاريخ محدد؛ ودعم العمالة الكاملة كهدف أساسي للسياسة؛ وتحقيق الانتفاع الشامل والعادل من التعليم والرعاية الصحية الأساسية؛ وتعجيل التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً؛

العون والدعم الخارجيان يتسمان بالأهمية في المستقبل المنظور.

وعقدنا في الشهر الماضي حلقة دراسية في منغوليا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة السويدية للتنمية الدولية، بشأن المفهوم الناشئ للأمن البشري. وتردد المناقشة الدائرة هنا في هذه الدورة الاستثنائية إلى حد بعيد من أصدقاء ما دار في مناقشاتنا في تلك الحلقة الدراسية. والعمل هو الشرط الأساسي لضمان الأمن البشري على مستوى الأسرة. والصحة، أيضا، تمثل أحد العناصر الهامة في الاحتياجات البشرية الأساسية وفي الأمن البشري. فأني فرد في أي بلد يربط اليوم ضمانات حياته اليومية بالأمن على حياته وحياته أسرته ودخله ومستقبل أطفاله.

وأخيرا، فإني على ثقة من أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستخطو خطوة هامة نحو النهوض بالتنمية الاجتماعية وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد أولسغان أوبازنجو.

الرئيس أوبازنجو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن سروري لرئاستكم هذه الجمعية. وإني على ثقة من أن هذه الدورة ستحقق، بتوجيهكم القدير، الأهداف المحددة لها. ويطيب لي، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أعرب لكم ولأعضاء مكتبكم عن تقديرنا العميق لجعل هذه المناسبة الهامة واقعا ملموسا.

وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، وفريقه القدير جدا على التقرير الممتاز الذي وفر الأساس لأعمال هذه الدورة. وأقدم أيضا خالص امتناني وتقديري لسويسرا حكومة وشعبا التي وافقت على استضافة مؤتمر

ولا ينبغي لأي فرد أن ينكر أننا قد حققنا مكاسب اجتماعية واقتصادية هامة في العقود القليلة الماضية. فقد زاد متوسط العمر في البلدان النامية من ٤٦ إلى ٦٤ عاماً؛ وانخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة، بينما زادت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية بأكثر من ٨٠ في المائة؛ كما تضاعف بالمثل الوصول إلى مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية الأساسية.

ولكن الصورة ليست وريدي كما قد يبدو. فالتقدم ليس عالمياً على الإطلاق، بل أن الأمور قد تفاقمت في كثير من الحالات. والمقاومة التي تحدثت عنها من قبل لا تزال قائمة في أشكال كثيرة وفي بلدان كثيرة. ولا تزال نسبة كبيرة من البشرية تعيش في فقر بلا رجاء. وليس بوسعي في هذا الصدد إلا أن أتفق مع الملاحظة التي أبدتها الأمين العام كوفي عنان بأن الفقر المدقع يمثل إهانة لإنسانيتنا المشتركة، ويزيد من حدة كثير من المشاكل الأخرى.

إن هذه الدورة الاستثنائية تنعقد في وقت يشهد أزمة بشأن شرعية العولمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية للعولمة وآثارها، لا سيما تنامي أوجه التفاوت وتهميش أجزاء كبيرة من العالم النامي. وفي مؤتمر القمة الأخير لزعماء بلدان الجنوب، الذي عُقد في هافانا، كوبا، والذي كان لي الشرف والامتياز أن أراسه، تم بإسهاب تحليل ومناقشة أثر العولمة على اقتصادات البلدان النامية.

وفي النهاية، اتفقت مجموعة الـ ٧٧ على أن العولمة عملية يمكن أن يكون لها آثار غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها، ولكن إذا سُخرت وأديرت على النحو الملائم، فإنه يمكن وضع الأسس لنمو دائم وعادل على الصعيدين الدولي والوطني. ولذلك، اتفقت مجموعة الـ ٧٧ على التصدي للعولمة بغية جعلها مفيدة بالنسبة لجميع البلدان وجميع

وضمن أن تشمل برامج التكيف الهيكلي الموارد المخصصة لأهداف التنمية الاجتماعية؛ وزيادة الموارد المكرسة للتنمية الاجتماعية؛ وتعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية من خلال الأمم المتحدة. وباختصار، لقد حاول المجتمع الدولي في كوبنهاغن وضع الناس في مركز التنمية. وكانت كوبنهاغن فرصة فريدة أتاحت للمجتمع الدولي لفتح صفحة جديدة من التعاون في تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية.

وكما يتذكر العديد منكم، فقد شاركت في ذلك الاجتماع ولاحظت بصورة مباشرة التصميم الغامر للمجتمع الدولي على مواصلة التنمية الاجتماعية التي تتمحور حول الناس. ولكني لم أعد لبلدي كسي أشهد هذا التحول الاجتماعي. بل على العكس، فقد عدت إلى بلدي لأصبح ضحية مباشرة للردائل الكثيرة التي كان مؤتمر القمة يسعى إلى القضاء عليها. فألقي القبض عليّ فور وصولي بتهمة كاذبة وهي التخطيط لانقلاب، وهو ما لم يكن بوسعي القيام به حتى عندما كنت أرتدي الزي العسكري. ثم سُجنت بعد ذلك. وكان جرمي الحقيقي، إذا جاز أن نسمي هذا جُرمًا أي ناضلت وشننت حملة قوية من أجل الديمقراطية والحكم الصالح. وبذلك تمثلت محنتي على ما يبدو، في التشكيك في الأساس المنطقي عينه لمبادئ العدل المعلنة في إعلان كوبنهاغن.

بيد أن تجرّبي الشخصية لم تكن فريدة. فكانت هناك حالات كثيرة من هذا القبيل، وما هي إلا توضيح للمقاومة المستمرة لهذا النوع من التغييرات المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن. وسعادتني الوحيدة هي أنه على الرغم من هذه المقاومة، فإن العالم استمر في المضي قدماً وسجل خطوات عملاقة في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في عام ١٩٩٥. وحقق العالم نجاحات كثيرة منذ مؤتمر القمة الأخير.

بالإشادة. وأود أن أؤكد دعم مجموعة الـ ٧٧ والصين له بشكل كامل لمواصلة هذا المسعى.

وعلى الرغم من إنجاز الكثير في مجال الصحة البشرية، وعلى الرغم من زيادة متوسط العمر، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، يشير تقرير أعدته مؤخرا منظمة الصحة العالمية إلى أن الفقراء يصابون بشكل غير متناسب بأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل، وما إلى ذلك. وأكثر من ٩٥ في المائة من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية توجد في البلدان النامية، ونحو ٧٠ في المائة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يصاب ٣٠٠ مليون شخص سنويا بالملاريا، ويتوفى منهم مليونان. وهناك حاجة متزايدة إلى بذل جهد دولي متضافر لمكافحة انتشار هذه الأمراض. وأود أن أؤكد للأمين العام في هذا الصدد التزام البلدان الأفريقية الكامل بحملة مكافحة الملاريا التي تشنها منظمة الصحة العالمية، كما تجلّى ذلك في مؤتمر القمة الأخير الذي عُقد في أبوجا، نيجيريا، حيث كانت خطة العمل النهائية في صميم كثير من القرارات الهامة التي تم التوصل إليها بشأن كيفية مكافحة هذا المرض القاتل في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى قرار أساسي اتخذ في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ في هافانا، بإنشاء برنامج لتقديم الخدمات الصحية فيما بين بلدان الجنوب لدعم الخدمات الطبية في كثير من أشد البلدان الأعضاء فقرا. ويسعدني أن أبلغكم بأن تنفيذ هذا البرنامج يسير سيرا حسنا في أبوجا، نيجيريا، حيث يجري تنسيقه هناك.

ولم يحقق التعليم في معظم البلدان النامية نجاحا أفضل من ذلك، على الرغم من أننا جميعا نتفق على أنه الجانب الأساسي لجميع السياسات والخطط الإنمائية. فالتعليم هو

الشعوب، ولتعزيز مشاركة البلدان النامية بشكل فعال في اتخاذ القرارات بشأن السياسة الاقتصادية الدولية في سياق عصر اقتصادي متعولم.

وعلى الرغم من أن كثيرا من الحكومات، لا سيما في البلدان النامية، قد جعلت من أهداف تخفيف وطأة الفقر محور خطط سياستها الوطنية، واعتمدت برامج واستراتيجيات تستهدف الحد من الفقر، فإن الفقر في بلداننا يتزايد. والقضاء عليه يظل من ثم أكبر تحد يواجه معظم البلدان النامية. وثمة مسألة وثيقة الصلة بتخفيف وطأة الفقر هي العمل، وهو قطاع أصيب بالركود بشكل أساسي في معظم البلدان النامية. والحكومات مقيدة بسياسات مالية وتقشف في الميزانية تفرضها عليها المؤسسات المالية الدولية. وهذه التدابير التقشفية المفروضة عليها تترك الحكومات دون أي موارد للاضطلاع ببرامج لإيجاد الوظائف تفضي إلى تحقيق الكسب للشباب في القطاع المنتج من الاقتصاد.

ورسم الأمين العام في تقريره عن جمعية الألفية (A/54/2000) صورة قائمة عن هذه الظاهرة، حينما قال إن العالم يواجه تحديا هاما يتمثل في بطالة الشباب، وهي آفة كبيرة من آفات الشباب. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٦٠ مليون شاب يبحثون عن عمل ولا يجدون أي فرصة عمل. وهذه حالة لها أثرها في مجالات أخرى من وجودنا الاجتماعي، مثل الإجرام، بما في ذلك الجرائم عبر الوطنية. ويمكن القول بشكل صائب إن البطالة هي رأس جميع المشاكل الاجتماعية الأخرى تقريبا التي تواجه البشرية اليوم، ويمكن للمرء أن يرى بينها الدعارة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر والقائمة طويلة.

ويعد اقتراح الأمين العام بإنشاء شبكة رفيعة المستوى بشأن عمالة الشباب، في هذا الصدد، مبادرة جديرة

إن المشاكل التي تواجه البشرية هائلة. ولكننا قد بدأنا، مع وضع شواغل الناس في مركز عمليات التخطيط واتخاذ القرار، بالعد التنازلي بشكل جدي. وكل ما نحتاجه الآن هو الإرادة السياسية اللازمة، وسوف نتغلب على جيوب المقاومة المتبقية، التي تحول دون تحقيق تقدم اجتماعي وحيوة أفضل للبشرية جمعاء.

وعبء الديون الخارجية لا يزال يثقل كاهل كثير من بلدان مجموعة الـ ٧٧، ويشكل عقبة كأداء في مساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية. ولا يزال معدل خدمة الدين مرتفعا جدا، مما يجعل من الصعب للغاية حشد موارد محلية يمكنها حفز التجديد الاجتماعي والقضاء على الفقر. ويشير التقرير الأخير للبنك الدولي إلى أن التدفق الكثيف للمعونة إلى بلداننا من الوكالتين المقرضتين الدوليتين لم يحقق سوى القليل لتوليد نمو اقتصادي مستدام. والواقع أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي كانت تعتبر أكثر تقدما في بداية الستينات من مناطق أخرى في العالم النامي، قد تدهورت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. ويشير التقرير إلى أن ٤٨ بلدا أفريقيا تقدم إنتاجا اقتصاديا جماعيا لا يتجاوز إنتاج بلجيكا. والسؤال المطروح هو: هل عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ربما بشكل غير مقصود، على جعل أفريقيا أكثر فقرا من خلال فرض سياسات غير مجدية؟

ويجب على العالم في هذا الصدد أن يلتفت إلى نداء البنك الدولي للبلدان الغنية بفتح أسواقها للواردات من أفريقيا. وقد أشار البنك الدولي في تقريره إلى أن الأمم الغنية تنفق بشكل جماعي ٣٠٠ مليار دولار لدعم وحماية مزارعيها من المنافسة الأجنبية. وهذا الرقم يساوي مجموع الإنتاج السنوي لأفريقيا. ومن ثم، يمكن القول إن أفريقيا تعاني خطرا مزدوجا: أولا، من عبء الديون الخارجية التي تجردها من أي موارد لإحداث التجديد الاجتماعي، وثانيا،

مفتاح المعرفة - والتكنولوجيا - العالمية الجديدة الموجهة للاقتصاد؛ ويمكن أن يوفر لنا التعليم في البلدان النامية الفرصة للتغلب على كثير من العقبات التي تحول دون تحولنا الاجتماعي والاقتصادي. ويجري في بلدي إيلاء اهتمام كبير للتعليم، لا سيما للتعليم الأساسي، الذي سيزود شبابنا بالفرص التي يحتاجونها للوصول بقدراتهم إلى أعلى مستوى، وتقديم إسهامات إيجابية في المجتمع.

إن التزامنا بتعجيل التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا يظل بدون تنفيذ إلى حد بعيد. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن جمعية الألفية إلى ما يلي:

“إن حاجة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى التزام عالمي بتخفيف حدة الفقر هي أكبر من حاجة أي مكان آخر إلى ذلك، لأنه لا توجد منطقة في العالم تقاسي معاناة بشرية أكبر مما تقاسيه. وتبين آخر التقديرات أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بها النسبة الأكبر من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا... وفي التسعينات، كان النمو في المنطقة أبطأ مما كان في أي فئة أخرى من فئات البلدان المتوسطة الدخل أو المنخفضة الدخل”. (A/54/2000، الفقرة ١٣٩).

وبينما تمثل تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا جزءا ضئيلا من التدفقات العالمية، فإن رؤوس الأموال التي تمهاجر من بعض تلك البلدان تزيد بعدة أمثال على ناتجها المحلي الإجمالي، ويزيد مجموع الديون الخارجية غير المسددة على مجموع النواتج الوطنية الإجمالية، وتستخدم بعض البلدان أكثر من ٢٥ في المائة من عوائد التصدير لخدمة الدين. وهيمن الصناعات الاستخراجية على اقتصاد المنطقة، وتستنفد الموارد بمعدل مثير للجزع.

من السياسات الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة ضد الواردات من البلدان النامية.

إن وجودنا هنا اليوم يشهد على إرادتنا الجماعية للنظر في المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم بغية تصحيح أوجه القصور السابقة. وتحقيق الهدف المحدد بجعل الناس محور جميع عمليات التنمية، ولا سيما التنمية الاجتماعية، يتطلب موارد موزعة بشكل غير تناسبي بيننا. وإذا ما أردنا توجيه طاقتنا نحو التصدي للقضاء على الفقر، وتوفير العمالة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، فينبغي التصدي بشكل جدي لمسألة الديون في البلدان النامية، وحلها بشكل دائم. ويجب على الأمم الدائنة أن تلتزم على الفور بإسقاط الديون عن البلدان النامية، حتى توفر لهذه البلدان الأساس للتجديد الاقتصادي والنهوض الاجتماعي.

وختاماً، أود أن أقول إن العالم لديه القدرة على القضاء على الفقر، وينبغي لهذه الدورة أن تتيح لنا الفرصة لكي نؤكد مجدداً التزامنا بإعطاء أبناء شعوبنا الأمل في تحسين نوعية الحياة، والتأكيد على ذلك. فهم يحتاجون إلى هذا الأمل وهذا التأكيد، وينبغي ألا نحرّمهم منهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.